كلية اللغة العربية بأسيوط

المجلة العلمية

أثر الاحتجاج بتعدد الرواية على القاعدة النحوية

إعداد

أ. د/ إبراهيم عمر محمد حسين

أستاذ اللغويات المساعد في كلية اللغة العربية بأسيوط

(العدد الثاني والثلاثون – الجزء الأول ٢٠١٣م)

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والعاقبة للمتقين ، ولا عدوان إلا على الظالمين ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وصفيه من خلقه وحبيبه وخليله ، شهادة نسأل الله تعالى بها النجاة يوم الدين ، وصلاة الله وسلامه وبركاته على خاتم النبيين ، وإمام المرسلين ، وسيد الأولين والآخرين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد ،،،

فهذا بحث بعنوان : (أثر الاحتجاج بتعدد الرواية على القاعدة النحوية) . وأعني بتعدد الرواية ، تعددها في الشاهد الشعري على وجه الخصوص ، وقد دفعني لذلك أني وجدت كثيراً من الشواهد الشعرية قد تعددت فيها الروايات ، وبعضها لا أثر له على القاعدة ، وكثير منها له أثره الواضح عليها ، فبعض الروايات للشاهد تثبت وتدعم قاعدة ، ورواية أخرى للشاهد نفسه تهدم القاعدة، وتكون حجة ودليلاً لقاعدة أخرى .

وقد وقفت على بعض الدراسات السابقة التي تناولت الشاهد النحوي الشعري من حيث الحكم على الرواية فيه بأنها من تغيير النحويين ، وهذا بحث بعنوان " تغيير النحويين للشواهد بحث يشتمل على أكثر من مائتي بيت حرفها النحويون للاستشهاد بها " للأستاذ الدكتور / على محمد فاخر .

وبحث ثان بعنوان " شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد " للدكتور عبد العال سالم مكرم .

وبحث ثالث بعنوان " المعايير النقدية في رد شواهد النحو الشعرية " للدكتور

بريكان الشلوي .

وبحث رابع بعنوان " اختلاف الرواية في شواهد سيبويه الشعرية " للدكتور/حسن موسى الشاعر .

والواضح أن بحثي هذا لا يعنيه الحكم على الرواية ، ولا يعنيه قبول الرواية أو ردها ، بل يعنيه أثرها على القاعدة .

وقد أعجبني كثيراً منهج البغدادي في قبول الروايات المتعددة في الشاهد النحوي الشعري ، حيث يقول في معرض حديثه عن شواهد سيبويه : "وربما روى البيت الواحد من أبياته أو غيرها على أوجه مختلفة ، ربما لا يكون موضع الشاهد في بعضها أو جميعها ولا ضير في ذلك ؛ لأن العرب كان بعضهم ينشد شعره للآخر فيرويه على مقتضى لغته التي فطره الله عليها ، وبسببه تكثر الروايات في بعض الأبيات ، فلا يوجب ذلك قدحاً فيه ولا غضاضة " . [١]

ويقول العلامة الرضي في شرح الكافية : " والإنصاف أن الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردها ، وإن ثبت هناك رواية أخرى. [٢]

وقد اشتمل البحث على مقدمة ، وتمهيد ، وثلاثة فصول ، وخاتمة ، وفهرس للمصادر والمراجع .

---

[١] خزانة الأدب ١ / ١٧ .

[٢] شرح الكافية ٣٨/١ .

ذكرت في المقدمة عنوان البحث ، وسبب اختياره ، وبعض الدراسات السابقة ذات الصلة بالشاهد الشعري المتعدد الرواية ، والمنهج الذي سرت عليه في البحث .

أما التمهيد فكان بعنوان " الاحتجاج بالشعر " ، وذكرت فيه فضل الشعر وإقبال العرب على روايته ، ثم ذكرت أنواع الشواهد من حيث موضعها الذي ترد فيه من شواهد لغوية ، وبلاغية ، ونحوية .

وذكرت أنواعها الأدبية ، من شواهد قرآنية ، أو أقوال نبوية ، أو أقوال عربية شعرية كانت أو نثرية .

ثم جاء الفصل الأول بعنوان " مصادر التقعيد عند النحويين ، والفصل الثاني بعنوان " أسباب تعدد الرواية في الشاهد الشعري " ، والفصل الثالث بعنوان "أثر الرواية على القاعدة النحوية " .

وكان منهجي في الفصل الأخير قائماً على الاختيار لبعض الشواهد التي تعددت فيها الرواية ، وكان لها أثر على القاعدة ، ورتبتها حسب ترتيب الألفية لابن مالك .

والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به ، إنه ولي ذلك ومولاه ، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه .

التمهيد

الاحتجاج بالشعر

١ ـ فضل الشعر وإقبال العرب على روايته :

للشعر في نفوس العرب مكانة عالية ؛ لذا فقد أقبلوا على روايته وحفظه، ولم لا وقد قال أمير المؤمنين عمر ـ رضي الله عنه ـ : " أيها الناس عليكم بديوانكم لا يضل . قالوا : وما ديواننا ؟ قال شعر الجاهلية ، فإن فيه تفسير كتابكم ومعاني كلامكم " . [١]

وقال ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ : " الشعر ديوان العرب ، فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب ، رجعنا إلى ديوانها فالتمسنا معرفة ذلك منه " . [٢]

ومما يدل على عظم قدر الشعر عند العرب ، وجليل خطبه في قلوبهم أنه لما بعث النبي ﷺ بالقرآن المعجز نظمه ، المحكم تأليفه ، وأعجب قريشاً ما سمعوا منه ، قالوا : ما هذا إلا سحر ، وقالوا في النبي ﷺ : " شاعر نتربص به ريب المنون " . [٣]

ويبين أبو هلال العسكري فضل الشعر ومنزلته عند العرب فيقول : "ليس شيء من أصناف المنظومات يبلغ في قوة اللفظ منزلة الشعر . ومما يفضل به غيره طول بقائه على أفواه الرواة ، وامتداد الزمان الطويل به ، وذلك لارتباط بعض أجزائه

---

[١] الكشاف ٢ / ٤١١ .

[٢] الإتقان في علوم القرآن ١ / ١١٩ .

[٣] الطور ٣ وينظر العقد الفريد ٥ / ٢٣٨ .

ببعض ، وهذه خاصة له في كل لغة ، وعند كل أمة ، وطول مدة الشيء من أشرف فضائله ..

ومن فضائل الشعر أن ألفاظ اللغة إنما يؤخذ جزلها وفصيحها ، وفحلها وغريبها من الشعر ، ومن لم يكن له رواية لأشعار العرب تبين النقص في صناعته..

ومن ذلك أيضاً أن الشواهد تنزع من الشعر ، ولولاه لم يكن على ما يلتبس من ألفاظ القرآن ، وأخبار الرسول ﷺ . شاهد ... " . [١]

والحيدرة اليمنى يجعل الشعر في المرتبة التي تلى مرتبة القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف ، لما في الشعر من البلاغة ، بجانب ما فيه من الوزن والتقفية اللتين عريا عنهما النثر . [٢]

٢ ـ أنواع الشواهد :

الشاهد في اللغة يطلق على معان متعددة ، فالشاهد : الحاضر ، والشاهد: اللسان ، من قولهم : لفلان شاهد حسن ؛ أي عبارة جميلة ، والشاهد : العالم الذي يبين ما علمه .

والشهادة : خبر قاطع . وفي الأحداث : تقرير لما رآه الشاهد بشأن حدث ما . [٣]

وللشاهد في سائر العلوم مكانته الرفيعة ، إذ به تثبت الأحكام ، وعليه يترتب

---

[١] الصناعتين لأبى هلال العسكري ص١٤٣ ، ١٤٤ .

[٢] كشف المشكل للحيدرة اليمني ٤١٣/٢ ، ٤١٤ .

[٣] ينظر لسان العرب (شهد) وخزانة الأدب ٣٠١/١ .

القبول والرد ، فهو الحجة الدافعة والبرهان القاطع لمن استدل به .

والنحو قائم على الشاهد ، بل إن مادته الشواهد ، لذلك يقول الشيخ محمد الطنطاوي : " الشاهد في علم النحو هو النحو " . [١]

فالشواهد في النحو : أخبار قاطعة موثقة يسوقها علماء اللغة عن الناطقين باللغة .

والاستشهاد : هو الإخبار بما هو قاطع في الدلالة على القاعدة من شعر أو نثر . [٢]

فالنحاة دللوا على كل ما قعدوا بما ورد في كتاب الله تعالى ، أو ثبت على لسان رسوله ﷺ أو ألسن العرب الموثوق بفصاحتهم من شعر أو نثر .

لكن القواعد الكلية في النحو لا تحتاج إلى شاهد ، لذلك لا تجد النحاة يستشهدون على اسمية الفاعل أو رفعه ، أو على اسمية المبتدأ أو رفعه ، وإنما الاستشهاد - غالباً - يكون لأمر زائد على الأصل أو خارج عنه ، ومن قواعد النحاة في الاستدلال : " من تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ؛ لعدوله عن الأصل ، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة " . [٣]

---

[١] نشأة النحو ص٢١١ .

[٢] الرواية والاستشهاد للدكتور محمد عيد ص١٠٢ .

[٣] الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ص٢٠٢ .

أما المثال فهو ما يذكر من الكلام لإيضاح القاعدة وإيصالها إلى فهم المستفيد ، كما يقال : الفاعل مرفوع ، ومثاله (زيد) في : حضر زيد ، والمفعول منصوب ، ومثاله (زيداً) في : أكرمت زيداً . والمثال أعم من الشاهد ، فكل شاهد يصلح أن يكون مثالاً وليس العكس . [١]

والشواهد من حيث موضوعها الذي ترد فيه ثلاثة أنواع :

أ) شواهد لغوية ، وهي ما استشهد به اللغويون مما ورد عن العرب في استعمال لفظة ، سواء أكانت المعاجم مختصة بموضوعات خاصة ، نحو البئر لابن الأعرابي ، والإبل للأصمعي ، وغيرهما ، أم كانت المعاجم خاصة بالألفاظ ومعانيها كالعين للخليل بن أحمد ، ومقاييس اللغة لابن فارس ، ولسان العرب لابن منظور.

ب) الشواهد البلاغية ، وهي كل ما استشهد به البلاغيون من آيات قرآنية وأحاديث نبوية ، وأقوال عربية شعرية أو نثرية ، لتوضيح قاعدة بلاغية أو تفسيرها .

جـ) الشواهد النحوية ، وهي ما استشهد به النحويون في إثبات قاعدة أو تأكيدها ، أو بيان ما استثنى أو خرج عنها ، أو جاء مخالفاً لها .

والشواهد من حيث أنواعها الأدبية ثلاثة أنواع :

أ) الشواهد القرآنية ، وهي كل ما ورد أنه قرئ به ، سواء أكان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً ، فيجوز الاحتجاج به في العربية ، وإن كانت مواقف النحاة قد اختلفت تجاه بعض القراءات السبعية . [٢]

---

[١] المعايير النقدية في رد شواهد النحو الشعرية للدكتور بريكان الشلوي ٨/١ رسالة دكتوراه .

[٢] الاقتراح للسيوطي ص٥٦ ، ٥٧ .

ب) شواهد الحديث النبوي الشريف .

الحديث النبوي الشريف يشمل أقوال الرسول ﷺ وأقوال الصحابة التي تروى أفعاله وأحواله ، وما وقع في زمنه ، وقد تشتمل كتب الحديث على أقوال صادرة عن بعض التابعين . [1]

وقد اختلف النحاة حول الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف بين مانع ومجيز ومتوسط ، فمن المانعين ابن الضائع (ت٦٨٠هـ) وأبو حيان[2] **، ومن المجيزين ابن مالك ، ورضي الدين الاستراباذي ، وابن هشام ، وبدر الدين الدماميني ، ومحمد ابن الطيب الفاسي وغيرهم .**

وأما الفريق الثالث فهو فريق توسط ، حيث أجازوا الاحتجاج بالحديث الذي تواتر لفظه واتحد النقل فيه ، وصحت روايته كما قاله ﷺ .

ومن هؤلاء أبو إسحاق الشاطبي ؛ لأنه يرى أن الحديث الشريف قسمان:

١ ـ قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه ، وهذا لا يصح الاحتجاج به .

٢ ـ وقسم عرف باعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص ، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ﷺ ، ككتابه لهمدان ، وكتابه لوائل بن حجر ، والأمثال النبوية ، فهذا يصح الاحتجاج به في العربية . [3]

---

[1] في أصول النحو لسعيد الأفغاني ص٤٦ وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث لخديجة الحديثي ص١٣ والمعايير النقدية في رد شواهد النحو الشعرية ٢٣/١ .

[2] ينظر الاقتراح ص٥٦ ، ٥٧ .

[3] ينظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث للدكتورة خديجة الحديثي ص٣٧٠ ، ٣٧١ .

قال السيوطي : " وأما كلامه ﷺ فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي ، وذلك نادر جداً ، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً".[1]

جـ) كلام العرب الموثوق بفصاحتهم من شعر أو نثر في العصر الجاهلي وعصر صدر الإسلام إلى أن فسدت الألسن بدخول الأعاجم ، وكثرة المولدين ، وانتشار اللحن وفشوه .

لكن اعتماد النحاة على الشعر أكثر من اعتمادهم على النثر ، أما اللغويون فيعتمدون في معاجمهم على الشعر والنثر على حد سواء ، والسبب في ذلك . كما يقول الدكتور محمد عيد . أن أبحاث المعاجم تتجه لمعاني الكلمات المفردة دون حاجة كبيرة إلى إيراد النصوص التي استقرئت منها .

أما النحاة فاعتمادهم على التراكيب المفيدة ؛ فكان من الضروري لهم أن يوردوا النصوص كاملة ، وقد جاء معظمها شعراً . [2]

[1] الاقتراح ص٥٢ .

[2] الرواية والاستشهاد باللغة ص١٣٨ .

الفصل الأول
مصادر التقعيد عند النحويين

أ ـ مصادر التقعيد عند البصريين :

تعددت مصادر التقعيد عند البصريين وتنوعت ، فشملت أربعة مصادر:

١ ـ السماع عن القبائل .

٢ ـ القرآن الكريم وقراءاته .

٣ ـ الحديث النبوي الشريف ، وقد سبقت الإشارة إليه في التمهيد.

٤ ـ الشعر .

أولاً : السماع عن القبائل :

حرص البصريون على وضع ضوابط دقيقة للمادة اللغوية التي بنوا عليها قواعدهم ، والسبب في ذلك أمران :

١ ـ خوفهم أن تبتعد اللغة عن خصائصها المعروفة عند نزول القرآن ، فيؤدي ذلك إلى ظهور لغة ثانية ذات خصائص مغايرة للغة الأصلية.

٢ ـ خوفهم أيضاً من دخول ألفاظ أعجمية قد تبعد اللغة عن خصائصها وعروبتها . [١]

فمن هذه الضوابط ما يتعلق بالأخذ عن القبائل ، وقد شرطوا له شرطين:

١ ـ عدم الاختلاط والبعد عن منافذ الدخيل .

---

[١] مراحل تطور الدرس النحوي للدكتور عبد الله الخثران ص١٦٣ .

٢ ـ التوغل في البداوة .

فالقبائل البعيدة عن مجاورة الأعاجم هي التي يؤخذ عنها ، كالتي في قلب الجزيرة العربية ، البعيدة عن السواحل ومخالطة الأعاجم ، فالاختلاط يؤثر في لسان العربي وفصاحته ، ولو كان من القبائل التي يحتج بكلامها .

وقد نبه ابن جني على أن اختلاط العرب بغيرهم يترتب عليه فساد لغتهم، فقال في باب ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر : " وعلة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلاط والفساد والخطل ، لو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ، ولم تعترض شيء من الفساد للغتهم ، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر ... " . [١]

وأما شرط التوغل في البداوة ؛ فلأن البداة قد عرف عنهم التمسك بلغتهم، وقلما يدعونها إلى غيرها ، وأما أهل الحضر فإنهم لا ينفكون يتأثرون بكل طارئ[٢]، فلغة البدو لغة محكية موروثة إرثاً عفوياً لا يحتاج معه لأية ضوابط ، لا من الناحية الاشتقاقية ، ولا من الناحية الدلالية ، ولا من الناحية التركيبية . [٣]

يقول ابن جني : " وليس أحد من العرب الفصحاء إلا يقول إنه يحكي كلام أبيه وسلفه يتوارثونه آخر عن أول ، وتابع عن متبع ، وليس كذلك أهل الحضر ؛ لأنهم يتطاهرون بينهم أنهم قد تركوا أو خالفوا كلام من ينتسب إلى اللغة العربية الفصيحة ، غير أن كلام أهل الحضر مضاه لكلام فصحاء العرب في حروفهم ،

---

[١] الخصائص ٢ / ٥ .

[٢] أصول النحو للدكتور / محمد خير الحلواني ص٤٥ .

[٣] في اللهجات العربية د / إبراهيم أنيس ص٢٤٢ .

وتأليفهم ، إلا أنهم أخلوا بأشياء من إعراب الكلام الفصيح ، هذا رأي أبى الحسن ، وهو الصواب " . [١]

وللتأكد من سلامة لغة المحتج بكلامه ، وعدم تطرق الفساد إلى لسانه حدد البصريون عصور الاستشهاد ، والقبائل التي يؤخذ عنها ، فجعلوا نهاية الاحتجاج بكلام أهل الحضر منتصف القرن الثاني الهجري ، شعراً كان أو نثراً ، ونهاية الاحتجاج بكلام أهل البادية منتصف القرن الرابع ، أو ربعه الأخير . [٢]

لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة رأى أن اللغة العربية ظلت سليمة في البادية حتى نهاية القرن الرابع ، وفي الحاضرة حتى نهاية القرن الثاني ، وأن ما ظهر من اللحن خلال تلك الفترة نادر ويسير ؛ لذا جاء في قراره : " أن العرب الذين يوثق بعربيتهم ، ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع " . [٣]

أما القبائل التي يؤخذ عنها عندهم فهي قيس ، وتميم ، وأسد ، وهذيل ، وبعض كنانة ، وبعض الطائيين ، والقبائل التي لا يؤخذ عنها هي :

١. لخم وجذام ؛ لمجاورتهم أهل مصر والنبط .

٢. قضاعة وغسان وإياد ؛ لمجاورتهم أهل الشام ، وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربية .

٣. تغلب والنمر ؛ لمجاورتهم اليونان .

---

[١] الخصائص لابن جني ٢ / ٢٩ .

[٢] ينظر الخصائص ٢/٥ ومراحل تطور الدرس النحوي ص١٦٤ .

[٣] ينظر مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٢٠٢/١ واللغة والنحو لعباس حسن ص٢٤ .

٤. بكر ؛ لمجاورتهم للنبط والفرس .

٥. أهل اليمن ، لمخالطتهم الحبشة والهند .

٦. بنو حنيفة وسكان اليمامة ، وثقيف وسكان الطائف ؛ لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم .

٧. عبد القيس ؛ لأنهم كانوا سكان البحرين .

٨. حاضرة الحجاز ؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدؤوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم ففسدت ألسنتهم . [١]

ثانياً : القرآن الكريم وقراءاته :

يعد القرآن الكريم مصدراً لكثير من العلوم الإسلامية والعربية ، ومنها علم النحو ؛ لأن القرآن الكريم ذروة الذرا في الكلام العربي ، فهو أولى الكلام العربي الذي يجب أن يحتج به ، والأئمة على ذلك متفقون ؛ لأنه النص الوحيد الذي يستطيع الدارس أن يطمئن إلى صحته ، فهو أفصح كلام وأبلغه ، وهو سيد الحجج، فما ورد في القرآن الكريم هو أصح ما استعمله العرب من ألفاظ وأساليب ، لذلك يعد من أهم المصادر . [٢]

وقد أفاد منه النحاة في كثير مما استنبطوه من قواعد نحوية ، كما أفادوا منه في مناظراتهم ومحاوراتهم ومناقشاتهم اللغوية والنحوية .

فهذا سيبويه يعد القرآن الكريم عنده مصدراً أكثر أهمية لاستنباط القواعد،

---

[١] الحروف والألفاظ ص١٤٨ .

[٢] ينظر خزانة الأدب ٤/١ ومراحل تطور الدرس النحوي ص١٧٥ .

والاستشهاد عليها ، وقد حفل كتابه بكثير من شواهد القرآن الكريم ، حيث بلغت شواهده القرآنية ما يقرب من أربع وسبعين وثلاثمائة آية . [١]

وقد نهج النحاة البصريون نهج سيبويه في الاستشهاد بآيات الذكر الحكيم وقراءاته .

أما قضية طعن بعض البصريين في بعض القراءات القرآنية ودفاع من دافع عنها ، فليست من قضايا البحث هذا .

ثالثاً : الاحتجاج بالشعر :

الشعر في لغة العرب ذو أهمية كبيرة ، ومرتبة عالية تأتي بعد كلام الله تعالى . وكلام رسوله ﷺ وقد أشار إلى تلك الأهمية (حيدرة اليمني) في كتابه (كشف المشكل في النحو والتصريف) ، فقال : " وأما الشعر في نفسه فهو الدرجة العليا في الكلام بعد الكلام الإلهي والكلام النبوي ، فهما فوق كل كلام ، وفوق كل ذي فوق لبلاغتهما وشرف المتكلم بهما ، وما سوى هذين من كلام العرب فيكون على مرتبتين : علياهما النظم ؛ لما جمع من البلاغة والوزن والتقفية".[٢]

وقد طبق البصريون على الاحتجاج بالشعر المعايير التي طبقوها على النقل من القبائل من التحديد الزماني والمكاني ، والتوغل في البداوة وسلامة السليقة اللغوية ، فقد قبلوا الاحتجاج بأشعار عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام إلى منتصف القرن الثاني الهجري ، يستوى في ذلك أهل الحضر والبادية .

---

[١] مراحل تطور الدرس النحوي ص١٧٥ .

[٢] كشف المشكل في النحو والتصريف لحيدرة اليمني ص٤٥٤ .

وأما أهل البادية خاصة فجعلوا آخر الاحتجاج بلغتهم منتصف القرن الرابع الهجري؛ أو ربعه الأخير[١]، وعلى هذا الأساس فقد قسموا الشعراء أربع طبقات:

١ ـ طبقة الشعراء الجاهليين ، وهم شعراء ما قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى .

٢ ـ طبقة الشعراء المخضرمين ، وهم الذين عاشوا في الجاهلية وأدركوا الإسلام كلبيد ، وحسان بن ثابت.

٣ ـ طبقة الشعراء الإسلاميين ، وهم شعراء العصر الإسلامي الأول ، والعصر الأموي ممن غلب على شعرهم الأصالة والفصاحة ، كجرير والفرزدق وغيرهما .

٤ ـ طبقة الشعراء المولدين أو المحدثين ، وهم الذين أتوا بعد الإسلاميين كبشار بن برد ، وأبي نواس .

وقد اشتهر عند العلماء أن المولدين تبدأ قوافلهم مع بداية الدولة العباسية، وذكر البغدادي أن العلماء لا يحتجون بشعرهم مطلقاً . [٢]

وقد حدد العلماء أول شعراء هذه الطبقة ، فقد روي أن الأصمعي قال: "ختم الشعراء بإبراهيم بن هرمة ـ توفى في حدود ١٧٦هـ ، وهو آخر الحجج".[٣]

وروي أيضاً أن بشار بن برد ـ ت ١٦٧هـ ـ خاتمة الشعراء . [٤]

---

[١] مراحل تطور الدرس النحوي ص١٩٥ .

[٢] خزانة الأدب ١ / ٦ ، ٧ ومراحل تطور الدرس النحوي ص٢٠١ .

[٣] خزانة الأدب ١ / ٣ ، ٤ .

[٤] الأغاني ٢ / ٢٣ .

وقد استشهد البصريون بشعراء الطبقة الأولى والثانية إجماعاً ، واختلفوا في الطبقة الثالثة ، وأما الطبقة الرابعة فلم يحتج بشعرهم مطلقاً عند النحاة . [١]

وحجة البصريين في عدم الاحتجاج بشعر المولدين أنهم اختلطوا بأقوام غير فصيحة ، ثم بعدهم عن زمن الفصحاء المعتد بهم ، مما أدى إلى فساد سلائقهم ، ولذلك كثيراً ما يرمون شعر هؤلاء بكثرة اللحن . [٢]

فالشواهد الشعرية محل الاستنباط والتقعيد عند البصريين لابد وأن تكون جارية على ألسنة الفصحاء الموثوق بهم ، وأن تكون شائعة وكثيرة . [٣]

(ب) مصادر التقعيد عند الكوفيين :

أولاً : السماع عن العرب :

لقد شاع في الدرس النحوي أن الكوفيين متساهلون في الأخذ عن القبائل ، حيث لم يشترطوا ما شرطه البصريون من تحديد الزمان والمكان ، فاتهموا بالاعتماد على جميع اللغات دون تمييز بينها ، وقبولهم الروايات الشاذة والنادرة، والاعتماد على المثل الواحد ، بصرف النظر عن صحته . [٤]

وقد جاءتهم هذه التهمة من البصريين ، قال الرياشي البصري . (ت ٢٥٧هـ) . : " إنما أخذنا نحن (البصريون) اللغة عن حرشة الضباب ، وأكلة اليرابيع

---

[١] خزانة الأدب ١ / ٦ ، ٧ .

[٢] ينظر الموازنة بين الطائيين لأبى القاسم الآمدي ٢٨/١ ، وخزانة الأدب ٤/١ ومراحل تطور الدرس النحوي ص٢٠٢ .

[٣] مراحل تطور الدرس النحوي ص٢١٩ .

[٤] ينظر المصدر السابق : ص٢١٩ .

، وهؤلاء (الكوفيون) أخذوا اللغة عن أهل السواد أصحاب الكواميخ وأكلة الشوارِيز " . [١]

وكانت هذه التهمة موجهة بكثرة إلى الكسائي ، قال أبو زيد الأنصاري : "قدم الكسائي البصرة فأخذ عن أبى عمرو بن العلاء ، وعن يونس بن حبيب ، وعيسى بن عمر علماً كثيراً صحيحاً ، ثم خرج إلى بغداد وقد لقى أعراب الحطمة فأخذ عنهم شيئاً فاسداً فخلط هذا بذاك فأفسده " . [٢]

وجاء فيه أيضاً أنه . الكسائي . كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا للضرورة فيجعله أصلاً ويقيس عليه ، فأفسد بذلك النحو . [٣]

وقال عنه أبو حاتم السجستاني : " علمه مختلط بلا حجج ولا علل إلا حكايات عن الأعراب مطروحة ، لأنه كان يلقنهم ما يريد " . [٤]

إن هذا النقد الموجه إلى الكوفيين وعلى رأسهم إمامهم الكسائي يحتاج إلى تحقيق ، لأن الكسائي مشهود له بالثقة والسداد ، قال عنه ابن جني : "وكان هذا الرجل كثيرا في السداد والثقة عند أصحابنا " . [٥]

وكان أبو علي الفارسي يثق به ، ويجعله قرين سيبويه في النقل عن العرب

---

[١] أخبار النحويين البصريين ص٩٩ .

[٢] إنباه الرواة ٢/٢٧٤ ، وينظر معجم الأدباء ١٣ / ١٨٢ ، وبغية الوعاة للسيوطي ٢/١٦٣، ١٦٤ .

[٣] بغية الوعاة ٢ / ١٦٤ .

[٤] مراتب النحويين ص١٢٠ ، ١٢١ .

[٥] الخصائص ٢/٨٩ .

، والاعتداد بما نقل . [١]

وقد كثرت رحلاته إلى البادية ، فقد روى أنه خرج إلى البصرة فلقى الخليل بن أحمد ، وجلس في حلقته ، فقال له رجل من الأعراب : تركت أسد الكوفة وتميماً وعندهما الفصاحة ، وجئت إلى البصرة ؟ فقال للخليل : من أين أخذت علمك هذا ؟ فقال : من بوادي الحجاز ونجد وتهامة ، فخرج وقد أنفد خمس عشرة قنينة حبراً في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ . [٢]

وقد وصف أبو حيان الفراء بالثقة في النقل عن العرب[٣] ، لكن البصريين أكثر حيطة في النقل عن العرب .

ثانياً : القراءات القرآنية :

تعد القراءات القرآنية من أهم مصادر التقعيد في النحو الكوفي ، والصلة بين النحو الكوفي والقراءات القرآنية صلة وثيقة ، والسبب في ذلك أمران :

١ ـ أن كثيراً من صحابة النبي ﷺ نزل الكوفة واستوطنها ، وكانوا عرباً لا يتهمون في فصاحتهم ، ويحتج بكلامهم شعراً ونثراً.

٢ ـ أن الذين أسسوا النحو الكوفي كانت لهم عناية واهتمام بالقرآن الكريم، وقراءاته ، وتفسيره ، فالكسائي ـ وهو شيخ الكوفيين ـ كان واحداً من الأئمة السبعة للقراءات المتوترة،والفراء هو صاحب معاني القرآن،وكتابه هذا أحد الكتب التي عنيت بإعراب القرآن ومعانيه ، فهو المصدر الأساس للنحو الكوفي ، وهو قرين الكتاب عند

---

[١] ينظر كتاب (أبو علي الفارسي) د/ شلبي ص٤٢٥ .

[٢] ينظر معجم الأدباء ١٣ / ١٦٩ وبغية الوعاة ١٦٣/٢ .

[٣] ينظر همع الهوامع للسيوطي ٢٠٠/١ .

البصريين .

أضف إلى ذلك أن عاصم بن أبى النجود ، وحمزة بن حبيب الزيات . وهما من أهل الكوفة . كانا من القراء السبعة .

يقول أحد الباحثين[١] مبيناً أهمية القراءات القرآنية في التقعيد النحوي عند الكوفيين : " القراءة . كما يقولون . سنة متبعة ، والمعول فيها على الرواية وسندها ، لا على اللغة وشيوعها ، فأكسبت الكوفيين نوعاً من تهيب النص والتحرج من إهداره ، ولذا كان موقفهم من القراءات مخالفا لموقف البصريين في الاستنباط والاحتجاج .

فالكوفيون الذين لم يكونوا من القراء شاركوا أصحابهم الكوفيين بأعمال تتصل بالقرآن الكريم ، كما فعل الفراء في (معاني القرآن) ، ولهذه الأسباب كانت القراءات القرآنية أهم المصادر في النحو الكوفي " أ.هـ .

ثالثاً : الشعر العربي :

عنى الكوفيون بحفظ كثير من الشواهد الشعرية ، واستشهر ذلك عن كثير من علمائهم ، فقد روي أن على بن المبارك الأحمر كان يحفظ أربعين ألف شاهد في النحو[٢] ، وأبا بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ) كان يحفظ ثلاثمائة ألف شاهد في القرآن[٣] ، وكان المفضل الضبي من الثقات في رواية الشعر .[٤]

ومع هذا كله فقد اتهم الكوفيون في شواهدهم الشعرية بأن منها المصنوع،

---

[١] أ . د / عبد الله بن حمد الخثران في كتابه مراحل تطور الدرس النحوي ص٢٢٣ .

[٢] نزهة الألبا ص١٢٦ .

[٣] نزهة الألبا ، ص٣٣١ .

[٤] مراتب النحويين ص١١٦ .

والمنسوب إلى غير قائله ، وأنهم لا يعنون بصدق الراوي وضبطه .

يقول أبو الطيب اللغوي : " والشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة، ولكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله ، وذلك بين في دواوينهم ".[١]

وتهمة صناعة الشعر ونحله ونسبته إلى غير قائله وجهت إلى حماد الراوية ، وإلى غيره من الكوفيين ، يقول أبو حاتم السجستاني : " وكان بالكوفة جماعة من رواة الشعر مثل حماد الرواية وغيره ، وكانوا يضعون الشعر ويقتفون المصنوع منه ، وينسبونه إلى غير أهله " . [٢]

ومما يزيد التشكيك في شواهد الكوفيين الشعرية أن أبا زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ) حدثه خلف الأحمر . وهو بصري . فقال : " أتيت الكوفة لأكتب الشعر فبخلوا علي فكنت أعطيهم المنحول وآخذ الصحيح ، ثم مرضت فقلت لهم : ويلكم أنا تائب إلى الله ، هذا شعري ، فلم يقبلوا مني ، فبقى منسوباً إلى العرب لهذا السبب ".[٣]

[١] مراتب النحويين ص١١٦ .

[٢] المرجع السابق ص١١٧ .

[٣] وفيات الأعيان ١ / ٢٦٠ .

الفصل الثاني
أسباب تعدد الرواية في الشاهد الشعري

إن من يطالع المطولات من كتب النحو ، وكذلك الكتب التي عنيت بالشاهد النحوي الشعري يجد أنها مليئة بالشواهد ذوات الروايات المتعددة ، سواء أكانت الرواية لها أثر على القاعدة أم لم يكن لها أثر ، إذن فما الأسباب التي أدت إلى تعدد الروايات في الشاهد الواحد ؟

في الحقيقة أن الأسباب تعددت وتنوعت ، وأسهم جميعها في ذلك التعدد ، لكن قد يختلف السبب في شاهد عنه في شاهد آخر .

لكن بعض الباحثين جمع ما يزيد على مائتي بيت من الشواهد التي تعددت فيها الرواية ، وحكم على الرواية التي خالفت رواية الديوان ، أو رواية كتب الأدب، ومجاميع الشعر بأنها من تغيير النحاة . [1]

لكن الحقيقة أن الأسباب تعددت وتنوعت ، وكان منها الآتي :

١ ـ الاعتماد على المشافهة في النقل :

كان الشعر العربي يتداول بين الشعراء والرواة ، والذاكرة العربية مشهود لها بقوة الحفظ ، فالأصمعي كان يحفظ ستة عشر ألف أرجوزة[2] ، ومحمد بن القاسم الأنباري كان يحفظ ثلاثمائة ألف بيت من الشعر شاهدة في القرآن وهي شواهد لغوية

---

[1] أ.د/ علي محمد فاخر في بحثه الموسوم بتغيير النحويين للشواهد بحث يشتمل على أكثر من مائتي بيت حرفها النحويون للاستشهاد بها .

[2] ينظر نزهة الألبا ص١٠٢ وبغية الوعاة ١١٢/٢ .

، وكان يملي من حفظه لا من كتاب [١] ، والشافعي(ت ٢٠٥هـ) كان يحفظ عشرة آلاف بيت من هذيل بإعرابها ، وغريبها ومعانيها ، وكان يحمل شعر الشنفري . [٢]

لكن هل يعني هذا أن العرب لم يكن لها معرفة بالكتابة لتدوين أشعارها؟

لقد اختلفت أقوال العلماء والباحثين حول ذلك ، فمنهم من يرى أن العرب لا علم لها بالكتابة ، وأنها كانت تعتمد على الحفظ في الصدور ، ومنهم من يرى أنها كانت على علم بالكتابة ، وقد دون بعضهم شعره .

فمن العلماء الذين ذهبوا إلى أن العرب لأعلم لها بالكتابة الجاحظ ، قال: "وكل شيء للعرب فإنما هو بديهة وارتجال ... ثم لا يقيده على نفسه ، ولا يدرسه أحداً من ولده ، فكانوا أميين لا يكتبون " . [٣]

وممن سار على هذا النهج من المحدثين أحمد أمين[٤] ، الدكتور شوقي ضيف[٥] ، والدكتور تمام حسان . [٦]

ومن العلماء الذين ذهبوا إلى أن من العرب من يعرف القراءة والكتابة ابن فارس (ت ٣٩٥هـ)، حيث قرر أن بعض العرب في الجاهلية وصدر الإسلام كان على معرفة دقيقة بالكتابة . [٧]

---

[١] ينظر إنباه الرواة ٢٠٢/٣ .

[٢] ينظر ضحى الإسلام ٢ / ٢٧٢ .

[٣] البيان والتبيين ٣ / ٢٨ .

[٤] ضحى الإسلام ١/ ٣٠٩ .

[٥] ينظر العصر الجاهلي لشوقي ضيف ص١٤ ، ١٥٨ ، ١٥٩ .

[٦] ينظر اللغة بين المعيارية والوصفية ص١٦٢ .

[٧] الصاحبي ص١١ ، ١٢ ، ومصادر الشعر الجاهلي ص٤٨ .

وسار على نهجه من الباحثين المحدثين الدكتور ناصر الدين الأسد ، وأثبت بالأدلة النقلية والعقلية معرفة الشعراء الجاهليين بالكتابة ، وأثبت أن الوصف بالأمية لأمة النبي ﷺ لا يعني ـ كما يرى هو ـ الأمية الكتابية ولا العلمية ، وإنما يعني الأمية الدينية ، فلم يكن لهم قبل القرآن كتاب ديني . [1]

وكذلك الدكتور محمد عيد ، حيث يقول : " أما بالنسبة للقبائل والأعراب ، فأغلب الظن أيضاً أن بعضهم ـ وإن كانوا أقلية ـ كان يعرف القراءة والكتابة ، وأن الرواة حين جالوا في بواديهم وجدوا كثيراً من شعرهم ونثرهم وأخبارهم مكتوباً فنقلوه أو جمعوه ، ويمكن أن يتصور إلى جوار ذلك أن هذا الشعر المنقول كان الكثير منه محفوظاً في الصدور ، ومتناقلاً بين أهله ، شأنه شأن أي أمر خطير لديهم ولدى كل الناس في غير عصرهم .

فالعلماء قد أخذوا ما رووه من هذين المصدرين : ما هو مكتوب لدى القبائل ، وما سمعوه فعلاً منهم فكتبوه ، أما الأمية المطلقة ففكرة أكدها الرواة لمصلحتهم خاصة ، استجابة لروح العصر ، إذ كما حرص الرواة على تأكيد فكرة الرواية الشفهية بالنسبة لهم حرصوا كذلك على أن يكون المأخوذ عنهم من الأعراب أميين بعيدين عن القراءة والكتابة ... " . [2]

---

[1] مصادر الشعر الجاهلي ص٤٥ ، ٥٠ ، ١٠٣ .

[2] الرواية والاستشهاد ص٢٧ .

فالعلماء إذن أخذوا ما رووه من مصدرين : ما هو مكتوب لدى القبائل ، وما سمعوه فعلاً بالرواية الشفهية ، وفي ذينك حيطة وحذر. [١]

ومهما وصفت ذاكرة العربي بالدقة ، وقوة الحفظ ، إلا أنه إنسان ، ومن طبيعة الإنسان أن يتذكر وينسى فيضع لفظًا مكان آخر ؛ وقد ينسى من القصيدة بيتاً أو أكثر ، وقد يقدم بيتاً على آخر ، بل قد يدخل شعراً على شعر آخر [٢] ؛ كذلك يقول ابن السيد البطليوسي في سبب اضطراب الروايات في الشعر العربي : " والعلة في اضطراب هذه الروايات أن الشاعر كان يقول الشعر وينشده بعكاظ ، أو في غيرها من المواسم ، فيحفظه عنه من يسمعه من الأعراب ، ويذهبون إلى الأقطار ، فيقدمون ويؤخرون ، ويبدلون الألفاظ ، وربما حفظ السامع منهم بعض الشعر ولم يحفظ بعضه ، ولم يكن القوم أصحاب خط وكتاب ، إنما كانوا يعولون على الحفظ، فالحفظ يخون صاحبه مالم يقيده بكتاب ، فكان الرواة يسمعون ذلك ، وينقلونه عنهم حسب ما يسمعون " . [٣]

٢ ـ إنشاد الشاعر لشعره بروايات مختلفة :

كان الشعراء حريصين على انتشار أشعارهم ؛ لأن مكانة الشاعر تزداد بمقدار ذيوع شعره وانتشاره ، وتأثيره في نفوس مستمعيه ، فكثر ترديد الشعراء لشعرهم .

---

[١] مصادر الشعر الجاهلي ص٤٨٢ .

[٢] ينظر المعايير النقدية ١ / ٥٢ ، ٥٣ .

[٣] الاقتضاب للبطليوسي ٢/٧٤٧ .

وكان الرواة يجمعون اللغة من أهلها ، فيذهبون إلى قلب البادية ، كل راوٍ يحاول أن يسمع من الشاعر نفسه ، فكثر الرواة وتعاقبوا على الشاعر الواحد ، فأصبح الشاعر ينشد القصيدة الواحدة لأكثر من راو ، فربما أبدل لفظاً مكان آخر يؤدي معناه ، أو قدم بيتاً على آخر ، أو جمع بين قصيدتين متحدتي الوزن والقافية.

وقد أشار السيوطي إلى هذا الاحتمال فقال :

" كثيراً ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة ، ربما يكون الشاهد في بعضها دون بعض ، وقد سئلت عن ذلك قديماً فأجبت باحتمال أن يكون الشاعر أنشده مرة هكذا ومرة هكذا " . [١]

وعقد ابن جني في خصائصه باباً بعنوان : (إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد) بين فيه أن أسباب تعدد الرواية في الشاهد الشعري أن الشاعر نفسه قد يستبدل لفظاً بلفظ آخر يحمل معناه ، وذكر أن عيسى بن عمر سمع ذا الرمة ينشد:

وظاهر لها من يابس الشخت واستعن

عليها الصبا واجعل يديك لها سترا [٢]

فقال عيسى بن عمر : أنشدتني : من بائس ، فقال ذو الرمة : يابس وبائس واحد ، قال ابن جني : " وهذا ونحوه ـ عندنا ـ هو الذي أدى إلينا أشعارهم وحكاياتهم بألفاظ مختلفة على معان متفقة ، وكان أحدهم إذا أورد المعنى المقصود بغير لفظه

---

[١] الاقتراح ص٨٩ .

[٢] البيت من الطويل وهو في شرح ديوان ذي الرمة للخطيب التبريزي ص ٤٨٨ .
الشخت : ما دق من الحطب . وظاهر لها : تعني عالها بالحطب الرقيق .

المعهود ، كأنه لم يأت إلا به ، ولا عدل عنه إلى غيره ؛ إذ الغرض فيهما واحد ، وكل واحد منهما لصاحبه مرافد " . [١]

٣ ـ إنشاد العرب لشعر بعضهم ، وكل يتكلم بمقتضى سجيته التي فطر عليها :

تختلف القبائل العربية في لغاتها ، فلكل قبيلة لغتها الخاصة التي قد تخالف لغة القبيلة الأخرى ، وخير دليل على ذلك الخلاف بين الحجازيين والتميميين ، وكتاب سيبويه ، وشروحه ،وغيره من كتب النحو واللغة مليئ بلهجات القبائل العربية المختلفة.

وقد أشار ابن الجزري إلى اختلاف لغات العرب ، فقال : " وكانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم ، لغاتهم مختلفة ، وألسنتهم شتى ، ويعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها ، أو من حرف إلى آخر ، بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولا بالتعلم والعلاج لاسيما الشيخ والمرأة ، ومن لم يقرأ كتاباً ".[٢]

فاللغات المتباينة أثرت في تعدد الرواية ، فالشاعر ينشد قصيدته باللغة الأدبية الموحدة ، ثم تتناقلها القبائل ، وكل قبيلة تنشدها غالباً بلغتها الخاصة ، فتبدل لفظا بلفظ ، أو حركة بحركة ، أو صوتاً بصوت ، بناء على خصائص تلك اللغة .[٣]

---

[١] الخصائص ٢ / ٤٦٩ ، ٤٧٠ .

[٢] النشر ١ / ٢٢ .

[٣] المعايير النقدية في رد شواهد النحو الشعرية ٨٨/١ .

يقول ابن السيد البطليوسي : " والعلة في اضطراب هذه الروايات أن الشاعر كان يقول الشعر ، وينشده بعكاظ أو في غيرها من المواسم ، فيحفظه عنه من يسمعه من الأعراب ، ويذهبون به إلى الأقطار ، فيقدمون ويؤخرون ، ويبدلون الألفاظ ، وربما حفظ السامع منهم بعض الشعر ولم يحفظ بعضه " . [١]

وينص السيوطي على هذا السبب ـ أعني السبب الثالث لتعدد الرواية ـ بقوله : " رأيت ابن هشام قال في شرح الشواهد ، روى قوله :

ولا أرض أبقل إبقالها [٢]

بالتذكير والتأنيث مع نقل الهمزة ، فإن صح أن القائل بالتأنيث هو القائل بالتذكير صح الاستشهاد به على الجواز في غير الضرورة ، وإلا فقد كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض ، وكل يتكلم على مقتضى سجيته التي فطر عليها ، ومن هنا تكثرت الروايات في بعض الأبيات " . [٣] أ.هـ

ومن الشواهد التي تعددت رواياتها بناء على اختلاف لغات القبائل قول الشاعر :

تزود منا بين أذناه ضربة دعته إلى هابي التراب عقيم[٤]

فقد روى : (أذناه) على لغة بني الحارث بن كعب ، الذين يلزمون المثنى الألف في جميع حالاته ، وروى البيت : (بين أذنيه) على اللغة المشهورة في

---

[١] الاقتضاب ٢ / ٧٤٧ .

[٢] من المتقارب ، وهو لعامر بن جوين الطائي .

[٣] الاقتراح ص٨٩ .

[٤] البيت من الطويل ، وهو لهوبر الحارثي .

إعراب المثنى . [1]

وقول الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر [2]

فأهل الحجاز تعمل (ما) عمل (ليس) وتميم تهملها .

٤ ـ ورود الشاهد دون ذكر لما قبله ولا ما بعده :

إن كتب النحو مليئة بالشواهد المفردة المنتزعة من أبيات القصيدة ، دون ذكر لما قبل الشاهد ولا ما بعده ، مما أدى إلى خلط القصائد بعضها ببعض ، وإلى تبديل بعض ألفاظ البيت ؛ لذلك جاء كثير من هذه الشواهد متعدد الروايات .

يقول الدكتور بريكان الشلوى في رسالته (المعايير النقدية في رد شواهد النحو الشعرية) معلقاً على هذا السبب : " ذهب الرواة إلى الأعراب لجمع أشعارهم، فعادوا من هناك بالكثير ، فهذا حماد الرواية ينشد للوليد بن اليزيد ألفين وتسعمائة قصيدة للجاهليين سوى المقطعات من شعر الجاهلية والإسلام .

فلما جاء العلماء لبناء قواعد اللغة ، وجدوا عدداً كبيراً من الأشعار والقصائد ، فاختاروا شاهداً لمسألة مفرداً ، منتزعاً من أبيات القصيدة.

ولاشك أن النحاة معذرون في هذا ، فلو أتى دارسو اللغة بالشاهد وقصيدته لأعيت كتب النحو حاملها ، غير أنه كان بإمكان النحاة الأوائل أن يذكروا الأبيات التي تتعلق بالشاهد وترتبط به ، وأن يشيروا إلى قصيدة الشاهد ، حتى يسلم الشاهد

---

[1] سر صناعة الإعراب ٢ / ٧٠٤ والصاحبي ص٢٩ .

[2] في ديوانه ١/ ١٨٥ .

من التخليط ، ويسلم النص الأدبي من التمزيق ، غير أن كتب النحاة الأوائل لا تكاد تشير إلى شيء من هذا إلا ما ندر ، فلا نكاد نرى ذلك إلا عند البغدادي في الخزانة ، ومن جاء بعده من الدارسين .

ومن هنا أدى ورود الشاهد مفرداً إلى خلط القصائد بعضها ببعض ، وإلى تبديل كثير من الألفاظ في البيت ، وإلى فك وحدة القصيدة ، ولذا جاء كثير من الشواهد بروايات متعددة .

وقد يؤدي ورود الشاهد مفرداً إلى الجهل برواية الشاهد وقائله ، وغموض معناه ، واضطراب موقف النحاة تجاهه " . [1]

لكن بعض النحاة ـ وإن كان قليلاً ـ أدرك خطورة ورود الشاهد مفرداً ، ولما يترتب عليه من شك أو طعن ، أو تحريف أو تبديل ، فيذكر الشاهد وبيتا قبله وبيتاً بعده ، من هؤلاء ابن الشجري يستشهد بقول الشاعر :

وحلت سواد القلب لا أنا مبتغ سواها ولا عن حبها متراخيا

ويذكر بيتاً قبله ، وبيتاً بعده ، ويعلل ذلك بقوله : " وإنما ذكرت هذين البيتين مستدلاً بهما على نصب القافية ؛ لئلا يتوهم متوهم أن البيت مصنوع ؛ لأن إسكان الياء في قوله (متراخيا) ممكن مع تصحيح الوزن " . [2] أ.هـ

٥ ـ التصحيف والتحريف :

من الأسباب التي أسهمت في تعدد رواية الشاهد النحوي التصحيف

---

[1] المعايير النقدية ١ / ٧٧ ـ ٧٩ .

[2] أمال ابن الشجري ١ / ٤٣٢ وينظر ديوان النابغة الجعدي ص١٨٦ .

والتحريف ، وأصل التصحيف ـ كما ذكر السيوطي نقلاً عن المعرى ـ أن يأخذ الرجل اللفظ من قراءته من صحيفة ، ولم يكن سمعه من الرجال ، فيغيره عن الصواب .

وقال : " وقد وقع فيه أئمة من الأجلاء من أئمة اللغة ، وأئمة الحديث، حتى قال الإمام أحمد بن حنبل : ومن يعرى من الخطأ والتصحيف " . [١] أ.هـ

وذكر الجرجاني أن التصحيف هو قراءة الشيء على خلاف ما أراد كاتبه. والتحريف هو تغيير اللفظ دون المعنى . [٢]

وقيل : التصحيف : هو تغيير حرف أو حروف بتغيير النقط مع بقاء صورة الخط ؛ أي في الحروف المتشابهة ، كالباء والياء .

والتحريف : استبدال حرف بحرف آخر لا يشبهه في رسمه . [٣]

ومن الشواهد الشعرية التي كان للتصحيف والتحريف أثر في تعدد روايتها، وأثر ذلك على القاعدة النحوية ، قول جرير :

جاء الخلافة أو كانت له قدرا كما أتى ربه موسى على قدر

فقد استشهد الكوفيون والأخفش والجرمي بهذا البيت على هذه الرواية على أن (أو) تأتي بمعنى الواو ، مع أن رواية الديوان :

نال الخلافة إذ كانت له قدرا

وعلى هذه الرواية لا شاهد لهؤلاء النحاة في هذا البيت .

---

[١] المزهر ٢ / ٣٥٣ .

[٢] التعريفات ص ٧٥ ، ٨٢.

[٣] تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره ص ١٧٠ ، ١٧١ د/ عبدالمجيد دياب .

ويؤكد ابن هشام والبغدادي على أن رواية الديوان (إذ) وليست (أو) فيقول ابن هشام : " والذي رأيته في ديوان جرير : (إذ كانت) ".[١]

ويقول البغدادي : " عندي نسختان صحيحتان قديمتان من ديوان جرير ، وفي كليهما (إذ) لا (أو) " . [٢]

ومن الشواهد أيضاً قول قيس بن زهير :

ألـم يأتيـك والأنبـاء تنمـى بمـا لاقـت لبـون بنـي زيـاد

فقد استشهد به النحاة على بقاء حرف العلة في المضارع المعتل الآخر المجزوم ضرورة ، وقد أولوه بتأويلات بعيدة .

منها أن الحركة حذفت . وهو المطلوب . كما تحذف في الصحيح ثم سكن الفعل .

ومنها أن حرف العلة حذف للجزم ، ثم أشبعت حركة الآخر فنشأت الياء.[٣]

مع أن البيت روى بروايات أخرى لا شاهد فيها للنحاة ، فقد روى : (ألم يأتك) على ظاهر الجزم .

وروى عن الأصمعي :

ألا هل أتاك والأنباء تنمى

---

[١] مغنى اللبيب ٦٣/١ .

[٢] شرح أبيات المغنى للبغدادي ٢٧/٢ .

[٣] ينظر الإنصاف ٣٠/١ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/١٠ والتصريح ٨٧/١ .

وروى أيضاً :

ألم يبلغك والأنباء تنمي [١]

ويستشهد النحاة أيضاً بقول قيس بن عامر ، وقيل : العباس بن الأحنف:

أسرب القطا هل من يعير جناحه لعلي إلى من قد هويت أطير

على استعمال (من) الأولى الموصولة لغير العاقل ، والأصل أن تستعمل للعاقل ، كما في (من) الثانية .

مع أن رواية البيت في ديوان مجنون ليلى ، وديوان العباس بن الأحنف:

شكوت إلى سرب القطا إذ مررن بي

فقلت ومثلي بالبكاء جدير

أسرب القطاهل من معير جناحه

لعلي إلى من قد هويت أطير [٢]

وعلى هذه الرواية تكون (من) جارة زائدة بعد الاستفهام ، ومعير مبتدأ، وجناحه مفعوله ، والخبر محذوف ، تقديره : منكم .

ويروى أيضا : هل ما يعير جناحه .

وعلى هاتين الروايتين لا شاهد فيه . [٣]

---

[١] ينظر خزانة الأدب ٨ / ٣٦٢ .

[٢] ديوان مجنون ليلى ص٨٧ وديوان العباس بن الأحنف ص١٥٠ .

[٣] ينظر المقاصد النحوية ٤٣٣/١ ، والدرر اللوامع ٦٩/١ .

٦ ـ تغيير بعض ألفاظ البيت تحرجاً من ذكرها :

يذكر الشاعر أحياناً في شعره ألفاظاً يتحرج بعض الرواة من ذكرها، فيبدلها بلفظة أخرى تحفظ للبيت وزنه ، بينما يروى بعض الرواة الشعر كما ورد ، وينشده كما سمعه دون تبديل أو تغيير ، فيؤدي ذلك إلى تعدد الروايات في الشاهد الواحد، من ذلك قول الشاعر :

فإنك لا تبالي بعد حول أظبى كان أمك أم حمار[١]

وقد استشهد به كل من سيبويه والمبرد وابن يعيش والرضي وابن هشام على أن اسم (كان) يجوز أن يأتي نكرة في ضرورة الشعر ، فاسم (كان) ضمير مستتر يعود على (ظبي) النكرة ، إذن فهو نكرة ؛ لأن ما عاد على النكرة نكرة . [٢]

مع أن للشاهد رواية أخرى لا شاهد فيها لسيبويه ولا لغيره ، فقد ذكر البغدادي عن أبى محمد الأسود الأعرابي أن الصواب في إنشاد البيت ما أنشده أبو الندى :

أظبي ناك أمك أم حمار

قال : وإنما قلبت اللفظة تحرجاً من ذكرها ، ثم استشهد به النحاة

---

[١] نسب البيت لخداش بن زهير ، كما نسب إلى ثروان بن فزارة بن عبد يغوث العامري، ينظر الكتاب ٤٨/١ ، وشرح المفضل لابن يعيش ٧ / ٩٥ .

[٢] ينظر الكتاب ٤٨/١ ، ٤٩ والمقتضب ٩٤/٤ ، وابن يعيش ٩٤/٧ ، ٩٥ ، وشرح كافية ابن الحاجب ٣ / ٣١٧ .

على ظاهره . [1]

٧ ـ بعض التراكيب تحتمل أكثر من وجه ، والصناعة النحوية تجيزها:

بعدما جمعت مادة اللغة من العرب الخلص ، وبدأ النحاة في وضع القواعد التي تضبط تلك اللغة ، وجدوا من التراكيب العربية التي سمعوها مباشرة ما يحتمل أكثر من وجه ، والقياس لا يمنعه .

ومن هنا فقد أجاز النحاة في بعض الأبيات من الأوجه ما تسمح به الصناعة النحوية ، وبخاصة ما ورد له نظير في شواهد أخرى ، وبذلك يكون للنحاة وصناعتهم دور في تعدد رواية الشاهد .

وكتب النحو مليئة بتلك الشواهد ، من ذلك ما أورده الزجاجي في (مجالس العلماء) أن الكسائي والأصمعي اجتمعا عند الرشيد ، فأنشد الكسائي يوماً لأفنون التغلبي:

أنـــي جـــزوا عـــامراً ســـوءى بفعلهـــم

أم كيـف يجزوننـي السـوءى مـن الحسـن

أم كيـف ينفـع مـا تعطـى العلـوق بـه

رئمـــان أنـــف إذا مـــا ضـــن بـــاللبن

بنصب(رئمان)،فقال الأصمعي:(رئمان أنف) بالرفع ، فأقبل عليه الكسائي وقال له : اسكت . ما أنت وهذا ؟ يجوز (رئمان) بالنصب والرفع والجر.

[1] خزانـــة الأدب ٧ / ١٩٣ ، ١٩٤ ، وينظـــر المعـــايير النقديـــة فـــي رد شـــواهد النحـــو الشعرية ١٣٢/١ .

وقد وجه النحاة كل ذلك توجيهاً مقبولاً مستساغاً لا يصطدم والمعنى المراد فالرفع على الفاعلية بالفعل (ينفع) والنصب على المفعولية بالفعل (تعطي) ، والجر على البدلية من الضمير في (به) . [1]

ومن ذلك أيضاً قول الفرزدق :

غداة أحلت لابن أصرم طعنة حصين عبيطات السدائف والخمر

فقد روى البيت بروايتين :

إحداهما : بنصب (طعنة) ورفع (عبيطات) و(الخمر) ، وقد خرجت هذه الرواية على أن (طعنة) مفعول به وإن كان فاعلاً في المعنى ، و(عبيطات) فاعل ، و(الخمر) معطوف عليه ، ولكن الشاعر أتى بالفاعل منصوباً ، وبالمفعول مرفوعاً على طريقة من قال : خرق الثوب المسمار .

والرواية الثانية برفع (طعنة) ونصب (عبيطات) ورفع (الخمر) على أن (طعنة) فاعل (أحلت) ، و(عبيطات) مفعول به ، و(الخمر) فاعل لفعل محذوف يدل عليه الفعل السابق الذي هو (أحلت) ؛ أي : وحلت له الخمر .

والسبب في ورود هاتين الروايتين هم النحاة أنفسهم ، مع أن الشاعر لم ينشد البيت إلا برواية واحدة ، فقد حكى أن الكسائي سئل في حضرة يونس ابن حبيب عن توجيه رفع (الخمر) في هذا البيت ، فقال : يرتفع بإضمار فعل ، والتقدير: وحلت له الخمر ، فقال يونس : ما أحسن والله توجيهك ، غير أني سمعت

[1] ينظر مجالس العلماء للزجاجي ص٣٥ وشرح المفصل لابن يعيش ١٨/٤ ومغني اللبيب ٤٥/١ .

الفرزدق ينشده بنصب طعنة ، ورفع عبيطات على جعل الفاعل مفعولاً. [١]

فيونس ينص على الرواية التي سمعها من الشاعر ، وفي نفس الوقت يستحسن توجيه الكسائي ؛ لأن الصناعة النحوية تجيز ما أجازه الكسائي ، وإن كان مخالفاً لما أنشده الشاعر نفسه .

وقد عاب بعض الباحثين المحدثين ـ الدكتور بريكان الشلوى ـ على النحاة صنيعهم هذا بحجة أنه ساهم في تفكيك القواعد النحوية ، وأحدث نوعاً من الاضطراب في دراسة النحو ، وساعد على التضخم في المعجم اللغوي . [٢]

وفي الحقيقة ما فعله النحاة من بيان الأوجه الجائزة والممكنة في بعض الشواهد ليس عيباً ، بل هو من دلائل بلاغة لغتنا ـ لغة القرآن الكريم ـ وقد دل أيضاً على ثرائها وتميزها وتفردها عن سائر اللغات الأخرى ، ولم يسهم ما صنعوه ـ كما يقول الباحث ـ في تفكيك القواعد النحوية ؛ لأنها أوجه منضبطة بقواعد النحو ، ولها نظائرها في لغة العرب ، والقياس لا يمنعها .

٨ ـ إصلاح الرواة من أشعار القدماء :

وقف الرواة أمام شعر الشعراء يصححونه ، ويغيرونه على الوجه الذي يرونه صواباً ، وبناء على ما توافر لديهم من أسس ومعايير جوزت لهم ذلك التغيير؛ لأنهم لما أرادوا جمع اللغة ، رحلوا إلى البادية لمشافهة الأعراب ، فأقاموا معهم ، وخالطوهم وشاركوهم في شتى مناحي الحياة ، حتى تمكنوا من اللغة ، وأصبحوا على معرفة

[١] مجالس العلماء للزجاجي ص٢٠ ، والإنصاف ١٨٧/١ .

[٢] ينظر المعايير النقدية في رد شواهد النحو الشعرية ١ / ١٤٠ .

تامة بمذاهب العرب في كلامهم . [١]

ومن نماذج تصرف الرواة في الشعر لإصلاحه ما أورده ابن الشجري عن أبى سعيد السيرافي أنه قال : حضرت في مجلس أبى بكر بن دريد ، ولم أكن قبل ذلك رأيته ، فجلست في ذيل المجلس ، فأنشد أحد الحاضرين بيتين يعزيان إلى آدم . عليه السلام . قالهما لما قتل ابنه قابيل أخاه هابيل ، وهما :

تغيرت البلاد ومن عليها فوجه الأرض مغبر قبيح

تغير كل ذي حسن وطيب وقل بشاشة الوجه المليح

فقال أبو بكر : هذا شعر قد قيل في صدر الدنيا ، وجاء فيه الإقواء ، فقلت إن له وجهاً يخرجه من الإقواء ، فقال : ما هو ؟

قلت : نصب (بشاشة) وحذف التنوين منها لالتقاء الساكنين لا للإضافة، فتكون بهذا التقدير نكرة منصوبة على التمييز ، ثم رفع (الوجه) وصفته بإسناد (قل) إليه ، فيصير اللفظ : وقل بشاشة الوجه المليح ، والأصل : بشاشتن الوجه المليح ، فقال : ارتفع ، فرفعني حتى أقعدني إلى جنبه من شدة إعجابه به . [٢]

ويقول ابن مقبل : إني لأرسل البيوت عوجاً ، فتأتي الرواة بها قد أقامتها.[٣]

---

[١] ينظر المعايير النقدية ١/١٤٠ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

[٢] ينظر أمالي ابن الشجري ٢/١٦٤ ، ١٦٥ .

[٣] ينظر مجالس ثعلب ٢ / ٤١٣ .

ومن النماذج أيضاً ما أصلحه الأصمعي حينما سمع أبا عبيدة ينشد قول حاجب بن زرارة :

شتان هذا والعناق والنوم والمشرب البارد في ظل الدوم

فقال الأصمعي : ما ابن الصباغ وهذا ، والدوم : شجر المقل ، ويكون بالحجاز ، وحاجب نجدي فأني له دوم ! فأصلحه الأصمعي : في الظل الدوم ؛ أي الدائم . [1]

ومنها أيضاً ما أورده المرزباني من أن الأصمعي قال : قرأت على خلف شعر جرير ، فلما بلغت قوله :

ويوم كإبهام القطاة محبب إلى هواه غالب لي باطله

رزقنا به الصيد الغرير ولم نكن كمن نبله محرومة وحبائله

فيالك يوماً خيره قبل شره تغيب واشيه وأقصر عاذله

فقال : ويله ! ما ينفعه خير يئول إلى شر . قلت له : هكذا قرأته على أبى عمرو .

فقال لي : صدقت ، وكذا قال جرير ، وكان قليل التنقيح ، مشرد الألفاظ ، وما كان أبو عمرو ليقرئك إلا كما سمع .

فقلت : فكيف كان يجب أن يقول ؟

[1] ينظر نزهة الألبا ص١٠٠ .

قال : الأجود له لو قال :

فيالك يوماً خيره دون شره

فاروه هكذا ، فقد كان الرواة قديماً تصلح من أشعار القدماء .

فقلت : والله لا أرويه بعد هذا إلا هكذا . [1]

٩ ـ خلاف النحاة في بعض القواعد ، ورد الرواية برواية أخرى:

ما هو ثابت ومعلوم أن الدراسات النحوية ظهرت أول ما ظهرت في مدينة البصرة ، ثم شاركتها الكوفة بعد قرن من الزمان ، وكان لكل مدرسة من هاتين المدرستين منهجها الذي تسير على هداه ، وعلماؤها الذين يدافعون عن ذلك المنهج.

والنحاة كغيرهم من العلماء قد تختلف وجهة نظرهم حول قاعدة من القواعد، وبخاصة إذا لم تستند على دليل قاطع ، ولا حجة واضحة .

ولقد كان الخلاف بين المدرستين واضحاً في نمط وأسلوب الدراسة النحوية فالمدرسة البصرية اتجهت بالدراسة النحوية إلى سن القوانين ، ووضع الضوابط المحكمة للظواهر اللغوية ، التي يتجلى فيها كثير من الدقة والحيطة ، وبخاصة في النصوص التي بنوا عليها قواعدهم ، فلم يقبلوا كا ما سمعوا ، بل كانت لهم معاييرهم وأسسهم في قبول تلك النصوص ورواياتها .

أضف إلى ذلك استدلالهم بالعلل الفلسفية والأقيسة المنطقية ، والبراهين العقلية ، ساعدهم على ذلك أنهم أكثر اختلاطاً بالأجانب من أهل الكوفة ، وأكثر حرية

[1] ينظر الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء للمرزباني ص١٧١ ، ١٧٢ .

في اعتناق المذاهب المختلفة ، وأسرع إلى الأخذ من الثقافات الأجنبية لتوفر مصادرها عندهم ، وكثرة انتقالاتهم للكسب والتجارة . [١]

ومن أسباب تأثرهم أيضاً بالفلسفة والمنطق ، واعتمادهم على ذلك في دراسة النحو ، قرب البصرة من مدرسة جند يسابور الفارسية التي كانت تدرس فيها الثقافات اليونانية والفارسية والهندية . [٢]

أما الكوفيون فكان منهجهم يعتمد على الرواية والسماع متأثرين في ذلك بمنهج القراء والمحدثين ، ساعدهم على ذلك نزول كثير من صحابة النبي ﷺ بالكوفة ، ووجود ثلاثة من القراء السبعة بها ، وهم الكسائي وعاصم وحمزة.

نعم لقد توسع الكوفيون في السماع ، فسمعوا من قبائل متعددة ، سمعوا ممن سمع البصريون منهم ، وسمعوا من غيرهم ، واجتهدوا في طلب الشعر ، حتى أصبح الشعر شغلهم الشاغل .

لقد اعتمدوا على السماع في الاستشهاد ووضع القواعد ، فاهتموا بكل ما سمعوه وصحت روايته عندهم ولو كان شطر بيت ، فكثرت عندهم الشواهد الشعرية ، وتعددت الروايات ـ في الشاهد الواحد ـ المخالفة لما ارتضاه جمهور البصريين . [٣]

لكن ما أثر خلاف النحاة على رواية الشاهد ؟

---

[١] ينظر مدرسة الكوفة المهدي المخزوم ص٦٦ .

[٢] ينظر المدارس النحوية ص٢١ .

[٣] ينظر المعايير النقدية في رد شواهد النحو الشعرية ١٤٦/١ .

لقد أدى اختلاف علماء البصرة والكوفة إلى الاعتماد في رد قول المخالف على رد الرواية المستشهد بها برواية أخرى لا شاهد فيها ، وكتاب الإنصاف لأبى البركات الأنباري حافل بكثير من هذه الشواهد [1] ، لأن صاحبه قد جعل الاعتراض على الرواية برواية أخرى أصلاً من أصول مذهبه ، وصرح بذلك في كتابه (الإغراب في جدل الإعراب)،فقال: " وأما الاعتراض على المتن فمن خمسة أوجه :

أحدها : أن تختلف الرواية ، مثل أن يقول الكوفي : الدليل على مد المقصور في ضرورة الشعر قول الشاعر :

سيغنيني الذي أغناك عني فلا فقر يدوم ولا غناء

فمد (غنى) وهو مقصور ، فدل على جوازه .

فيقول البصري : الرواية (عناء) بفتح العين ممدودة " [2] أ.هـ

ولم يكن أبو البركات الأنباري أول من نهج هذا النهج ، وهو رد الرواية برواية أخرى ، بل سبقه المبرد(ت ٢٨٤هـ) في رده لبعض شواهد سيبويه ، وكذلك أبو علي الفارسي ، وتلميذه ابن جني في الخصائص ، وسر صناعة الإعراب فقد

---

[1] ضمن أبو البركات الأنباري كتابه الإنصاف إحدى وعشرين ومائة مسألة ، رجح رأي الكوفيين في سبع مسائل منها ، اعترض في واحدة منها على رواية البصريين برواية الكوفيين ، ورجح المذهب البصري فيما عدا هذه المسائل ، معترضاً على رواية الكوفيين برواية البصريين في عدة مسائل .

ينظر نشأة النحو ص١٣٤ ، ١٣٥ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٣٧٥/١ ، ٤٨٣/٢ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٦٥ ، ٨٣١ .

[2] ينظر : ص٤٦ ، ٤٧ .

منع ـ في سر صناعة الإعراب ـ ترك صرف ما ينصرف للضرورة ، ثم قال : "فأما ما رَوَوْهُ من قول الشاعر :

فمـا كـان حصـن ولا حـابس يفوقـان مـرداس فـي مجمـع

فإن أبا العباس رواه غير هذه الرواية ، وهي قوله :

يفوقان شيخي في مجمع

فرواية برواية ، والقياس فيما بعد معنا " . [1]

[1] سر صناعة الإعراب ٢ / ٥٤٦ ، ٥٤٧ .

الفصل الثالث
أثر الرواية على القاعدة النحوية

أولاً : الرواية في اللغة :

الرواية في أصلها اللغوي تنحصر فيما يتصل بالماء من إناء يحمل فيه كالمزادة ، ومن حيوان يحمل عليه كالبعير أو البغل أو الحمار ، ومن إنسان يحمله مستقياً أو متعهداً دابة السقاية[1] ، ثم صارت الرواية تطلق على مطلق الحمل ، وعلى الدابة التي تتخذ لحمل المتاع .

ومن مجاز هذا الحمل : حمل الشعر أو الحديث ، فقالوا : فلان راوية للأدب والشعر ، وراو للحديث ، قال الجوهري : " رويت الحديث والشعر رواية فأنا راو " .[2]

وراوية الشعر في الجاهلية هو من يحمل شعر الشاعر وينقله ويذيعه.[3]

ثانياً : طبقات الرواة :

إن رواية اللغة وتناقلها أمر قديم عند العرب ، كان في الجاهلية ، واستمر في الإسلام قبل أن يوجد النحاة وبعد أن وجدوا ، وكان من رواة الشعر من يختص بشاعر بعينه ، ومنهم من يروي لكثير من الشعراء ولا يختص بواحد فقط .

يقول البغدادي : " والشعراء أربعة أقسام : شاعر خنذيذ ، وهو الذي يجمع

---

[1] الصحاح ، ولسان العرب (روى) ، ومصادر الشعر الجاهلي ص١٨٧ . ١٨٩ .
[2] الصحاح (روى) .
[3] مصادر الشعر الجاهلي ص١٨٨ .

إلى جيد شعره رواية الجيد من شعر غيره ، وشاعر مفلق ، وهو الذي لا رواية له إلا أنه مجود كالخنذيذ في شعره ، وشاعر فقط ، وهو الذي فوق الرديء بدرجة، وشعرور ، وهو لا شيء " . [1] أ.هـ

فأولى هذه الطبقات طبقة الشعراء الرواة ، وهم طائفتان :

١ . شعراء يروون شعر شاعر بعينه ، فيحفظون هذا الشعر ، ويتتلمذون للشاعر ، ويحتذون فيما ينظمون شعره ، وهؤلاء الشعراء يكونون مدرسة شعرية ومن أشهرها المدرسة التي تبدأ بأوس بن حجر وتنتهي بكثير .

فقد كان زهير بن أبى سلمى راوية لأوس وتلميذه ، ثم صار زهير أستاذاً لابنه كعب وللحطيئة ، ثم جاء هدبة بن خشرم الشاعر وتتلمذ للحطيئة وصار راويته ثم تتلمذ جميل بن معمر لهدبة وروى شعره ، ثم كان آخر من اجتمع له الشعر والرواية كثيراً تلميذ جميل وراويته . [2]

وكانت السمة البارزة لهؤلاء الشعراء هي التأني في نظم الشعر ، وإعادة النظر فيه وتنقيحه .

٢ . الطائفة الثانية هم الشعراء الذين لم يختصوا برواية شعر شاعر بذاته، وإنما يروون لشعراء كثيرين يتتلمذون لهم جميعاً حتى يستقيم عودهم ، ويشقوا طريقهم الشعري الذي يتفردون به ويتميزون ، وهؤلاء الشعراء جميعاً من شعراء القرن الأول الهجري ، وهم جميعاً قد رووا الشعر الجاهلي وحفظوه وتمثلوا به ، بل لقد نقدوه وحكموا عليه .

---

[1] ينظر خزانة الأدب ١ / ٢٤٦ ، والرواية والاستشهاد للدكتور محمد عيد ص٦ .

[2] مصادر الشعر الجاهلي ص٢٢٢ ، ٢٢٣ .

وقد اعتمد الرواة من علماء القرن الثاني الهجري أحكام هؤلاء الشعراء الرواة وروايتهم للشعر الجاهلي ، وأخذوا عنهم .

فمن الشعراء الرواة في القرن الأول الهجري : الطرماح ، والكميت بن زيد ورؤبة بن العجاج ، وجرير ، والفرزدق . [1]

الطبقة الثانية : طبقة الرواة العلماء .

هذه طبقة خاصة متميزة اتخذت من الشعر موضوعاً علمياً تدرسه دراسة، وتأخذه عن شيخ أو أستاذ في مجلس أو حلقة من تلك المجالس والحلقات التي كانت تعقد في المساجد أو منازل الشيوخ ، ويجتمع فيها التلاميذ من العلماء والمتعلمين يتحلقون حول شيخ شهد له بالحفظ والرواية ومعرفة كلام العرب ، والإحاطة الواسعة بشعرهم ، وذلك بالإطلاع على ما سبق عصره من جهود الرواة في حفظ الشعر وتدوينه .

وكانت وسيلة الدرس ـ آنذاك ـ تقوم على أمرين :

أحدهما : قراءة ديوان الشاعر ، أو ديوان القبيلة ، والتلاميذ يتابعون القراءة في نسخ بين أيديهم أو يستمعون لمن يقرأ .

ثانيهما : الاستماع إلى ما يلقيه الشيخ من تصحيح لبعض الأخطاء ، أو ذكر لوجوه الروايات ، أو تفسير لغريب الألفاظ ، أو شرح للمعنى العام ، وذكر جوه التاريخي وحوادثه وأخباره .

[1] مصادر الشعر الجاهلي ص٢٢٥ ـ ٢٢٩ .

يضاف إلى هذين الأمرين الرحلة إلى البادية ، أو الاستماع إلى من يفد منها من الأعراب . [١]

يقول الدكتور ناصر الدين الأسد معلقاً على هذه الطبقة : " ويبدو أن هذه الطبقة من الرواة والعلماء ... لم تكن موجودة قبل مطلع القرن الثاني الهجري ، وربما كان أول شيوخها الذين مهدوا الطريق لمن تبعهم فكانوا هم الرواد السابقين: أبو عمرو بن العلاء ـ المتوفى سنة ١٥٤هـ ـ وحماد الراوية ، المتوفى سنة ١٥٦هـ .

وقد أخذ عن هذين العالمين ـ أبى عمرو وحماد ـ سائر من نعرف من شيوخ العلم والرواية ، كخلف الأحمر ، والمفضل ، والأصمعي ، وأبى عبيدة ، وأبى عمرو الشيباني . وأخذ عن هؤلاء من تلاهم ، كابن الأعرابي ، ومحمد بن حبيب ، وأبى حاتم السجستاني .

ثم أخذ عن هؤلاء السكري وثعلب وأضرابهما .

وقد انقسم هؤلاء الرواة العلماء إلى مدارس ، فكانت ثمة مدرسة البصرة ، ومدرسة الكوفة ، ومدرسة المدينة ، ومدرسة بغداد ، وكان تلاميذ كل مدرسة وعلماؤها يتعصبون لمدرستهم ولشيوخهم ، ويوثقون رواياتهم ، ويجرحون شيوخ المدرسة الأخرى ، ويضعفون رواياتهم ، ويتهمونهم بالوضع والنحل والكذب "[٢] . أ.هـ

---

[١] مصادر الشعر الجاهلي ص٢٥١ ، ٢٥٢ .

[٢] المصدر السابق ص٢٥٢ .

ويقول أحد الباحثين معلقاً على حرص العلماء على الاستماع إلى اللغة من نبعها الصافي من الأعراب ، وإحساس الأعراب بحاجة الرواة إلى ما لديهم من حصيلة لغوية ، يقول : " وعندما عرف الأعراب حاجة الرواة إلى ما لديهم من حصيلة لغوية وأشعار ، أصبح الأعراب يفدون إلى الأمصار فرادى وجماعات ، يحملون معهم ثروة البادية اللغوية ، فيتلقفهم العلماء للأخذ عنهم ، والسماع منهم حتى أصبحت اللغة سلعة غالية يبيعها الأعراب ويشتريها الرواة في المربد بالبصرة، وفي الكناسة بالكوفة ، وفي غير هذين من أمكنة الالتقاء والمعاملة ، فيفيدون منهم أيما فائدة .

هذا السعي الدائب من الرواة والأعراب ، وهذا الالتقاء المستمر بين البادية والحضر ، خلف وراءه ثروة كبيرة من كلام العرب ، وبخاصة الشعر ، وقد اعترى هذه المرويات شيء من الاضطراب ، عل من أهم مظاهره تعدد رواية الشاهد.

فالشاهد النحوي تجد له روايات متعددة ، إحداها تثبت قاعدة ، والأخرى تنفيها وتهدمها ، ولاشك أن هذا المظهر كان له أثره السلبي على بناء القاعدة النحوية ، وعلى المادة النحوية أيضاً ، حيث كثرت الاختلافات ، وتضخم النحو ، وتعقدت مسالكه ، مما أدى إلى شيء من الصعوبة في طريق دارسيه ".[1]أ.هـ

نعم لقد تعددت رواية الشاهد النحوي الشعري ، وكان لهذا التعدد أثره على بناء القاعدة النحوية ، وسأعرض بإذن الله . تعالى . بعض الشواهد التي تعددت روايتها ، وكان لهذا التعدد أثره على القاعدة النحوية ، مرتبة ترتيب الألفية.

[1] المعايير النقدية في رد شواهد النحو الشعرية للدكتور بريكان الشلوي ١/٤٤ ، ٤٥ .

إعراب (ذو) الموصولة

شرط النحويون لإعراب (ذو) بالحروف نيابة عن الحركات أن تكون بمعنى صاحب ، فإذا كانت اسماً موصولاً بنيت كسائر الموصولات ، ولزمتها الواو في كل أحوالها ، لكن بعض النحاة يعاملها معاملة (ذو) التي بمعنى صاحب ، فيعربها أيضاً بالحروف ، بالواو رفعاً ، وبالألف نصباً ، وبالياء جراً ، واستدلوا بقول الشاعر :

فإما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا[1]

على رواية : (من ذي) .

ومن النحاة من روى البيت هكذا :

فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا [2]

مستدلين بهذه الرواية على أن (ذو) الموصولة مبنية مثل سائر الموصولات ، وهو ما عليه الجمهور .

---

[1] البيت من الطويل ، وهو لمنظور بن سحيم .
ينظر المقرب لابن عصفور ٥٩/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٨/١ ، والأشموني ٧٢/١ ، والتصريح ٦٣/١ ، ١٣٧ ، والدرر اللوامع ٢٦٨/١ .

[2] قال في التصريح ٦٣/١ ، ٦٤ :" فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا ، هكذا رواه أبو الفتح ابن جني بالياء معرباً ، ورواه غيره بالواو على البناء ، وإذا ثبت إعرابها في الجر قلنا به في الرفع والنصب . وقيد ابن الضائع ذلك بحالة الجر ؛ لأنه محل السماع " . أ.هـ .

قال ابن هشام في الموصولات المشتركة : " وأما (ذو) فخاصة بطيء ، والمشهور بناؤها ، وقد تعرب كقوله :

فحسبي من ذي عندهم ما كفاينا

فيمن رواها بالياء " . [1] أ.هـ

[1] أوضح المسالك ١٥٣/١ .

المثنى

استشهد النحاة بقول الشاعر :

تـزود منـا بـين أذنـاه طعنـة دعته إلى هابي التراب عقيم[1]

عقـــــــــــــــــــيم[1]

على مجيء المثنى بالألف في حالة الجر ، وذلك على لغة بعض القبائل العربية ، كخثعم ، وزبيد ، وكنانة ، وبلحارث بن كعب ، وبعض القبائل الأخرى التي تلزم المثنى الألف في جميع حالاته .

وقد روى البيت برواية أخرى ، وهي (بين أذنيه) [2] ، وعليها يكون المثنى المثنى مجروراً وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ، وهذه لغة سائر العرب سوى من ذكر من القبائل السابقة .

وعليه فإن الرواية التي تناقلها كثير من النحاة ، واستشهدوا بها تدعم لغة من يلزم المثنى الألف في جميع حالاته ، أو من يلزمه الألف في حالة الجر فقط.

والرواية الثانية تدعم اللغة الفصحى ، لغة سائر العرب التي تجعل المثنى بالألف في حالة الرفع ، وبالياء في حالتي النصب والجر .

---

[1] البيت من الطويل ، وهو لهوبر الحارثي .

ينظر سر صناعة الإعراب ٧٠٤/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٣ ، ١٣٣ ، وشرح شذور الذهب ص٦١ وهمع الهوامع ٤٠/١ ، وخزانة الأدب ٤٥٣/٧ ، والدرر اللوامع ١١٦/١ .

[2] ينظر جمهرة اللغة لابن دريد ٧٠٧ ، ولسان العرب (شظى ـ صرع ـ هبا) والصاحبي في فقه فقه اللغة لابن فارس ص٤٩ .

واحتجوا أيضاً بقول المتلمس :

فأطرق إطراق الشجاع ولو رأى مساغاً لناباه الشجاع لصمما[1]

وقد روى البيت برواية أخرى ، وهي :

فأطرق إطراق الشجاع ولو رأى مساغاً لنابيه الشجاع لصمما[2]

قال ابن جني : " من العرب من لا يخاف اللبس ويجري الباب على أصل قياسه ، فيدع الألف ثابتة في الأحوال ، فيقولون : قام الزيدان ، وضربت الزيدان ، ومررت بالزيدان ، وهم بنو الحرث ، وبطن من ربيعة ، وأنشدوا في ذلك:

تزود منا بين أذناه طعنة

وقال آخر : فأطرق إطراق الشجاع . البيت

وقال آخر (من الرجز) :

أعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين أشبها ظبيانا

يريد العينين ، ثم إنه جاء بمنخرين على اللغة الفاشية " [3] أ.هـ

---

[1] البيت من الطويل ، وهو في ديوان المتلمس ص٧١ وسر صناعة الإعراب ٢/٧٠٤ وجمهرة اللغة ص٧٥٧ ، وشرح المفصل ٣/١٢٨ ، والأشموني ١/٣٤ .

[2] ينظر المؤتلف والمختلف ص٧١ وخزانة الأدب ٧ / ٤٨٧ .

[3] سر صناعة الإعراب ٢ / ٧٠٤ .

الملحق بجمع المؤنث السالم

المجموع بالألف والتاء المزيدتين ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة ، وحمل على هذا الجمع شيئان : (أولات) بمعنى صاحبات ، وما سمي به من ذلك الجمع، ومما ألحق به نحو : رأيت عرفات ، وسكنت أذرعات . [1]

وقد اختلف العرب في كيفية إعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق:

فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية ، فينصبه بالكسرة مع التنوين، وبعضهم ينصبه بالكسرة بدون تنوين ، وبعضهم يعربه إعراب مالا ينصرف ، وروي بالأوجه الثلاثة كلمة (أذرعات) في قول الشاعر:

تنورتها من أذرعات وأهلها بيثرب أدنى دارها نظر عالي[2]

وكل رواية من الروايات الثلاث تدعم قاعدة ، فرواية الكسر مع التنوين ، والتي عليها أكثر النحاة حجة لمن يعرب ما سمي به من المجموع بالألف والتاء المزيدتين إعراب ذلك الجمع ، فهؤلاء لاحظوا حال ما سمي به ـ من أذرعات ونحوها ـ قبل التسمية بها ، وأنها جمع مؤنث سالم ، وجمع المؤنث السالم يجر بالكسرة الظاهرة مع تنوينه تنوين المقابلة .

---

[1] عرفات علم لموضع الوقوف في الحج ، وأذرعات موضع بالشام .

[2] البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص٣١ وينظر شرح بيات سيبويه ٢١٩/٢ وأوضح المسالك ٦٩/١ والأشموني ٤١/١ .

ورواية الكسر بدون تنوين حجة لمن جوز من النحاة إعراب ما سمي به من ذلك الجمع هذا الإعراب ـ الكسر بدون تنوين ـ كالمبرد والزجاج ، وكأنهم لاحظوا أصله ، ولاحظوا حاله الآن ، فهو جمع بحسب أصله ، فجروه بالكسرة كما يجر جمع المؤنث السالم ، وهو علم لمؤنث بحسب حاله الآن ، فمنعوا تنوينه كما يمنع تنوين العلم المؤنث . [1]

ورواية الفتح بغير تنوين حجة لمن جوز هذا الإعراب كسيبويه وابن جني؛ وكأنهم لاحظوا فيه الحالة الطارئة ، وأنه علم لمؤنث فأعربوه إعراب الممنوع من الصرف . [2]

---

[1] **ينظر المقتضب ٣٣٣/٣ والتصريح ١ / ٨٢ ، ٨٣ .**

[2] **ينظر شرح أبيات سيبويه ٢١٩/٢ ، والتصريح ٨٢/١ ، ٨٣ .**

تسكين آخر المضارع الصحيح الآخر من غير جازم

يجزم المضارع إذا دخل عليه جازم ، فإن كان صحيح الآخر ، فعلامة جزمه السكون ، وإن كان معتل الآخر فعلامة جزمه حذف حرف العلة ، وينصب إذا دخل عليه ناصب ، خلاف ذلك يكون مرفوعاً ، وعلامة رفع الصحيح الآخر الضمة . ما لم يكن من الأفعال الخمسة . لذلك فقد عد النحاة تسكين آخر المضارع الصحيح الآخر الذي لم يدخل عليه جازم في قول الشاعر :

فاليوم أشرب غير مستحقب إثماً من الله ولا واغل[1]

بتسكين الباء من (أشرب) من الضرورات الشعرية .

لكن البيت روى بروايتين مخالفتين لتلك الرواية :

إحداهما : فاليوم أسقى غير مستحقب .

وعليها فلا ضرورة في البيت ؛ لأن الفعل (أسقى) معتل الآخر ، فهو مرفوع بضمة مقدرة .

والثانية : فاليوم فاشرب غير مستحقب .[2]

وعليها فلا ضرورة في البيت أيضاً ؛ لأن الفعل (اشرب) فعل أمر مبني على السكون .

---

[1] البيت من السريع ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص١٢٢ ورواية الديوان : فاليوم أسقى غير غير مستحقب .

[2] هكذا رواه أبو زيد في نوادره ص١٨٧ ، قال البغدادي : " ورواه أبو زيد في نوادره كرواية المبرد : فاليوم فاشرب " أ.هـ .

وقد نسب البغدادي رواية : فاليوم أسقى ، ورواية : فاليوم فاشرب إلى المبرد . [1]

إعراب المضارع المعتل الآخر

المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف حرف العلة ، تقول : لم يخش ، ولم يرم ، ولم يغز ، ولا يجوز بقاء حرف العلة إلا في ضرورة الشعر ، كما في قول الشاعر :

ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بني زياد[2]

هكذا استشهد به كثير من النحاة على هذه الرواية بإثبات ياء الفعل (يأتي) المجزوم بلم .

لكن البيت تعددت رواياته ، فقد أورد له صاحب الخزانة ـ غير هذه الرواية ـ ثلاث روايات أخرى ، فقال : " وقال ابن جني ـ في فصل الهمزة من سر الصناعة ـ : رواه بعض أصحابنا (ألم يأتك) على ظاهر الجزم ، وأنشده أبو العباس عن أبى عثمان عن الأصمعي : ألا هل أتاك والأنباء تنمى ..

ورواه بعضهم : ألم يبلغك والأنباء تنمى .

فلا شاهد فيه على الروايات الثلاث " . [3] أ.هـ

---

[1] ينظر خزانة الأدب ٨ / ٣٥١ .

[2] البيت من الوافر ، وهو لقيس بن زهير . ينظر الكتاب ٤١٦/٣ ، والخصائص ٣٣٣/١ ، ٣٣٧ ، والإنصاف ٣٠/١ ، وأوضح المسالك ٧٦/١ ، والأغاني ١٧ / ١٣١ ، وخزانة الأدب ٣٥٩/٨ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ .

[3] خزانة الأدب ٨ / ٣٦٢ .

وقوع الضمير المتصل بعد (إلا)

الضمير البارز نوعان : متصل ، وهو مالا يفتتح به النطق ، ولا يقع بعد (إلا) كياء كتابي ، وكاف علمك ، وهاء علمه .ومنفصل ، وهو ما يبتدأ به ، ويقع بعد (إلا) اختياراً كأنا وأنت وهو ، تقول : أنا مؤمن ، وما حضر إلا أنا .

ولا يجوز وقوع الضمير المتصل بعد (إلا) إلا في ضرورة الشعر ، ومما استدل به النحاة على ذلك قول الشاعر :

وما علينا إذا ما كنت جارتنا أن لا يجاورنا إلاك ديار[1]

وقول الآخر :

أعوذ برب العرش من فئة بغت على فمالي عوض إلاه ناصر[2]
ناصر[2]

ففي البيت الأول وقع ضمير المخاطبة المتصل في قوله (إلاك) بعد (إلا) وفي البيت الثاني وقع ضمير الغائب المتصل في قوله (إلاه) بعدها شذوذاً وقياسه: " إلا أياه " .

لكن هذا البيت ـ أعني البيت الثاني ـ وردت له روايتان أخريان ، هما:

فمالي عوض سواك ناصر

---

[1] البيت من البسيط ، ولم أقف على قائله .
ينظر الخصائص ٣٠٧/١ ، ١٩٥/٢ ، وشرح المفصل ١٠١/٣ وأوضح المسالك ٨٣/١ ، وخزانة الأدب ٢٧٨/٥ ، ٢٧٩ ، ٣٢٥ ، والمقاصد النحوية ٥٣/١ ، وهمع الهوامع ٥٧/١.

[2] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في التصريح ٩٨/١ ، والمقاصد النحوية ٢٥٥/١ .

والثانية :

فمالي عوض حاشاك ناصر

وعليهما فلا حجة لوقوع الضمير المتصل بعد (إلا) ولا ضرورة في البيت؛ لأن الضمير فيهما متصل بعامله ، فهو على رواية (سواك) في محل جر مضاف إليه ، وعلى رواية (حاشاك) في محل جر عند سيبويه ؛ لأن حاشا عنده حرف جر ، وفي محل جر أو نصب عند الأخفش والجرمي والمازني والمبرد والزجاج وغيرهم ؛ لأن (حاشا) عندهم تستعمل حرف جر كثيرا ، فيكون ما بعدها مجروراً أو في محل جر ، وتستعمل قليلاً فعلاً متعدياً جامداً ، فينصب ما بعدها أو يكون في محل نصب . [1]

الإشارة بـ(أولاء) إلى جمع غير العاقل

المشار إليه إما واحد ، أو اثنان ، أو جماعة ، وكل واحد منها إما مذكر وإما مؤنث ، ولكل اسم أو أسماء مخصوصة يشار بها إليه ، والمقام لا يسمح بالحديث عن ذلك كله ، وإنما سأكتفي بالإشارة إلى الجمع بنوعيه المذكر والمؤنث، فإنه يشار إليه بأولاء ، وهي ممدودة عند الحجازيين ، ومقصورة عند التميميين ، هذا إذا كان الجمع للعقلاء ، وأما غير العقلاء ، فقال النحاة : يقل مجيء (أولاء) لغير العقلاء ، واحتجوا بقول الشاعر :

ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأيام[2]

فالأيام جمع لغير العقلاء ، ومع ذلك فقد أشار إليه بـ(أولئك) وهو مثل قوله

[1] ينظر التصريح ٣٦٥/١ .

[2] البيت من الكامل ، وهو لجرير في ديوانه ص٩٩٠ .

تعالى : ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً ﴾ . [١]

واستشهاد النحويين بالبيت السابق مطعون فيه ؛ لأن رواية الديوان :

والعيش بعد أولئك الأقوام [٢]

وعليها فلا شاهد في البيت ؛ لأن (الأقوام) للعقلاء .

قال ابن هشام : " ويروى الأقوام بدل الأيام ، فلا شاهد فيه . وزعم ابن عطية أن هذه الرواية هي الصواب ، وأن الطبري (ت٣١٠هـ) غلط إذ أنشده (الأيام) ، وأن الزجاج اتبعه في هذا الغلط " . [٣] أ.هـ

[١] الإسراء ٣٦ .

[٢] ينظر ديوان جرير ص٩٩٠ .

[٣] تخليص الشواهد ص١٢٣ .

نواسخ الابتداء

زيادة المضارع من (كان) شذوذاً

من الأمور التي تختص بها (كان) الناقصة جواز زيادتها ، وذلك بشرطين :

١ . أن تكون بلفظ الماضي ، لذلك فقد حكم النحاة على شذوذ قول أم عقيل :

أنت تكون ماجد نبيل [١]

لزيادة (كان) بين المبتدأ والخبر ، وهي بلفظ المضارع وهو قليل .

٢ . الشرط الثاني : أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ولا مجروراً نحو : ما كان أحسن زيداً ! .

ومما جعلوه من زيادة (كان) وهي بلفظ المضارع قول حسان بن ثابت رضي الله عنه :

كأنه سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء[٢]

فقد روى البيت برفع (مزاجها عسل وماء) على أنها جملة اسمية في محل رفع صفة لسبيئة ، فالبيت على هذه الرواية حجة لمجيء (كان) بلفظ المضارع زائدة .

وللبيت رواية أخرى ، وهي (يكون مزاجها عسل وماء) بنصب (مزاجها)

---

[١] البيت من مشطور الرجز ، وهو لأم عقيل بن أبى طالب .

[٢] البيت من الوافر ، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص٧١ .

على أنه خبر (يكون) مقدم ، ورفع (عسل وماء) على أنه اسم يكون مؤخر ، ومعطوف عليه ، ويكون اسم (يكون) نكرة ، وخبرها معرفة ، وذلك ضرورة.

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيها لقاعدة مجيء (كان) زائدة بلفظ المضارع ولو شذوذاً . [1]

حذف (كان) وحدها

يكثر حذف (كان) وحدها مع بقاء اسمها وخبرها بعد (أن) المصدرية، وقد استشهد النحاة لهذه القاعدة بقول الشاعر :

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع[2]

الضبع[2]

على أن الشاهد فيه قوله : أما أنت ذا نفر ، والأصل : لأن كنت ذا نفر فخرت ، فقدمت اللام وما بعدها على الفعل (فخرت) ثم حذفت اللام للاختصار ، ثم حذفت (كان) للاختصار أيضاً ، فانفصل الضمير ، ثم زيدت (ما) عوض عن (كان) المحذوفة ، ثم أدغمت نون (أن) وميم (ما) الزائدة لتقاربهما في المخرج ثم حذف متعلق الجار ، وهو الفعل (فخرت) .

فهذا البيت على هذه الرواية حجة لقاعدة حذف (كان) وحدها بعد (أن) المصدرية وعوض عنها ما الزائدة .

---

[1] ينظر خزانة الأدب ٩ / ٢٢٦ .

[2] البيت من البسيط ، وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ص١٢٨ ، ونسب لجرير أيضاً ، وهو وهو في ديوانه ٣٤٩/١ .

ولكن البيت روى برواية أخرى ، وهي :

أبا خراشة إما كنت ذا نفر

وعليها فلا شاهد في البيت للقاعدة السابقة ؛ لوجود (كان) واسمها وخبرها وهو مذهب المبرد . [1]

إعمال (ما) عمل (ليس)

تعمل (ما) النافية عمل (ليس) عند الحجازيين ، وبلغتهم نزل القرآن الكريم ، قال تعالى : ﴿ ما هذا بشراً ﴾[2] ، ولإعمالها أربعة شروط :

منها : أن لا يقترن اسمها بـ" إن " الزائدة ، فإن اقترن بإن الزائدة أهملت، كما في قوله :

بني غدانة ما إن أنتم ذهب ولا صريف ولكن أنتم الخزف[3]

فالشاهد فيه قوله : (ما إن أنتم ذهب) ، فـ(ما) نافية مهملة و(إن) زائدة ، وأنتم مبتدأ ، وذهب خبره مرفوع .

فهذه الرواية ـ رواية رفع ذهب ـ هي التي احتج بها كثير من النحويين على إهمال (ما) النافية التي يقترن اسمها بإن الزائدة .

---

[1] الرواية الثانية للبيت رواها أبو حنيفة الدينوري ، وتبعه ابن دريد ، ينظر خزانة الأدب ١٧/٤ ١٧/٤ والاشتقاق لابن دريد ص٣١٣ .

[2] من الآية ٣١ من سورة يوسف .

[3] البيت من البسيط ، ولم أقف على قائله .
ينظر : تخليص الشواهد ص٢٧٧ ، وأوضح المسالك ٢٧٤/١ ، ومغنى اللبيب ٢٥/١ ، والأشموني ١٢١/١ وخزانة الأدب ٤ / ١١٩ .

لكن البيت روى برواية أخرى ، روى بنصب (ذهب) ، وهذه الرواية نسبها ابن هشام إلى يعقوب بن السكيت ، واستدل بها . ابن السكيت . على أنه لا يبطل عمل (ما) اقتران اسمها بـ(إن) الزائدة .

أما الجمهور فإنهم لا ينكرون رواية النصب التي حكاها يعقوب بن السكيت ولكنهم خرجوا البيت على أن (إن) نافية مؤكدة لـ(ما) وليست زائدة . [1]

ومن شروط إعمال (ما) عمل (ليس) أيضاً : أن لا يتقدم خبرها على اسمها ، فإن تقدم خبرها أهملت ، هذا ما عليه الجمهور .

لكن بعض النحاة . ومنهم الفراء . ذهب إلى جواز إعمال (ما) ولو تقدم خبرها على اسمها ، مستدلين بقول الشاعر :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

بنصب (مثل) على أنها خبر (ما) تقدم على اسمها ، ورفع (بشر) على أنها اسم (ما) زاعمين أن الرواية بنصب (مثل) .

وكان للجمهور في الرد على هذا البيت أوجه متعددة :

١ . منها إنكار رواية النصب ، والرواية . عندهم . بالرفع على أن (مثل) خبر مقدم ، و(بشر) مبتدأ مؤخر .

وعليه فرواية رفع (مثل) حجة لجمهور النحاة فيما ذهبوا إليه ، ورواية النصب حجة للفراء ، ومن وافقه فيما ذهب إليه .

[1] ينظر أوضح المسالك ١ / ٢٧٦ .

٢ ـ ومن أوجه الرد على هذا البيت ـ مع التسليم بصحة رواية النصب ـ أن الفرزدق قد أخطأ في هذا ؛ لأنه تميمي وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز ، وهو لا يدري أنهم لا يعملون (ما) إذا تقدم خبرها على اسمها .

٣ ـ ومن أوجه الرد أيضاً ـ مع التسليم بصحة رواية النصب ، وأن الفرزدق لم يخطئ ـ أن (مثل) مبنى على الفتح في محل رفع خبر مقدم ، وبشر مبتدأ مؤخر ، وإنما بنيت (مثل) لأنها مبهمة ، وقد اكتسبت البناء من المضاف إليه وهو الضمير .

ونظيرها من اكتساب البناء من المضاف إليه قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ [١] فمثل نعت لحق المرفوع .

٤ ـ وقيل : (مثلهم) حال مؤولة باسم الفاعل ، والخبر محذوف ، والتقدير : ما في الوجود بشر مثلهم أي : مماثل لهم . [٢]

[١] من الآية ٢٣ من سورة الذاريات .

[٢] ينظر المقتضب ١٩١/٤ ، وأوضح المسالك ٢٨٠/١ ، والتصريح ١٩٨/١ ، والأشموني ١٢٢/١ .

أفعال المقاربة

تعمل أفعال المقاربة عمل (كان) إلا أن خبرهن يجب أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع .

وشذ مجيء الخبر مفرداً بعد (كاد) و(عسى) و(أوشك) ، وقد استشهد النحاة على مجيء الخبر مفرداً بعد كاد بقول الشاعر :

فأبت إلى (فهم) وما كدت آئبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر[1]

مع أن البيت روى بروايتين أخريين غير هذه الرواية .

إحداهما :

فأبت إلى فهم وما كنت آئبا [2]

وعليها يكون (آئبا) خبراً مفرداً لكان .

والرواية الثانية :

فأبت إلى فهم ولم أك آئبا

وعلى هاتين الروايتين لا شاهد في البيت ولا شذوذ .

---

[1] البيت لتأبط شراً ، وهو في ديوانه ص٩١ .

[2] ينظر التصريح ١ / ٢٠٣ .

قال ابن يعيش : " ويروى : ولم أك آئبا . فمن قال : ولم أك أئبا . وهي الرواية الصحيحة المختارة . فالشاهد أنه استعمل الاسم الذي هو الأصل المرفوض الاستعمال موضع الفعل الذي هو فرع ، وذلك أن قولك : كدت أقوم . أصله : كدت قائماً " . [1] أ.هـ

وقال البغدادي عن رواية البيت الصحيحة : (هذه هي الرواية الصحيحة في هذا البيت . أعنى قوله : وما كدت آيباً . وكذلك وجدتها في شعر هذا الرجل بالخط القديم ، وهو عتيد عندي إلى الآن .

وأكثر الناس يروى : ولم أك أئبا ، ومنهم من يروى : وما كنت آئبا . والصواب الرواية الأولى " . [2] أ.هـ

[1] شرح المفصل ٧ / ١٣ .

[2] المصدر السابق ٧ / ١٣ .

تخفيف (كأن)

تخفف (كأن) فيبقى عملها ، لكن يجوز ثبوت اسمها وإفراد خبرها ، كقوله :

كأن وريديه رشاء خلب [1]

وقوله :

ويوماً توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم[2]

لكن هذا البيت يروى برفع (ظبية) وبنصبها وبجرها ، وقد نبه ابن هشام على الروايات الثلاث ، ووجه كل رواية إعرابياً ، مما يدل على أثر الرواية على القاعدة النحوية .

فعلى رواية النصب يكون (ظبية) اسماً لكأن والخبر محذوف ، وعلى رواية الرفع يكون (ظبية) خبراً لكأن والاسم محذوف ، وعلى رواية الجر تكون الكاف في (كأن) حرف جر ، وأن زائدة ، وظبية مجرورة بالكاف . [3]

---

[1] البيت من مشطور الرجز ، وقد نسبه النحاة إلى رؤبة بن العجاج وهو في ملحقات ديوانه ص ص ١٦٦. وينظر: التصريح ٢٣٤/١.

[2] البيت من الطويل ، وقد نسب لباغث بن صريم اليشكري ، وقيل : لأرقم بن علباء ، وقيل : لعلباء بن أرقم اليشكري .
ينظر شرح المفصل ٨٣/٨ ، وشرح أبيات سيبويه ٥٢٥/١ ، والتصريح ٢٣٤/١ .

[3] ينظر أوضح المسالك ١ / ٣٧٧ .

حذف الفعل جوازاً

يحذف الفعل جوازاً إذا أجيب به نفي ، أو استفهام ، أو استلزمه فعل ذكر قبله ، وقد استدل النحاة على حذفه لدلالة ما قبله عليه بقول الشاعر :

غداة أحلت لابن أصرم طعنة حصين عبيطات السدائف والخمر[1]

على رواية رفع (طعنة) ونصب (عبيطات) ، ورفع (الخمر) على أن طعنة فاعل (أحلت) و(عبيطات) مفعول به ، و(الخمر) فاعل لفعل محذوف جوازاً يدل عليه الفعل السابق (أحلت) . [2]

وقد روى البيت بنصب (طعنة) ورفع (عبيطات) و(الخمر) على أن طعنة مفعول به وإن كان فاعلاً في المعنى ، و(عبيطات) فاعل و(الخمر) معطوف على عبيطات ، ولكن الشاعر أتى بالفاعل منصوبا وبالمفعول مرفوعاً على طريقة من قال : خرق الثوب المسمار .

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت على جواز حذف فعل الفاعل ، بل إن ابن الأنباري استشهد بالبيت على الرواية الأولى على أن الخمر مرفوع على الاستئناف .

وفي التصريح : حكى أن الكسائي سئل بحضرة يونس بن حبيب عن توجيه رفع الخمر في هذا البيت ، فقال بإضمار فعل ، أي : وحلت الخمر ، فقال يونس: ما أحسن والله ما وجهته ، غير أني سمعت الفرزدق ينشده بنصب طعنة ورفع عبيطات ، على جعل الفاعل مفعولاً . [3]

---

[1] البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٢٥٤ .

[2] ينظر أوضح المسالك ٢ / ٩٦ ، والتصريح ١ / ٢٧٤ .

[3] ينظر التصريح ١ / ٢٧٤ .

بناء الثلاثي المعتل العين للمفعول

الفعل الماضي الثلاثي المعتل العين عند بنائه للمفعول يجوز في فائه ثلاثة أوجه :

إخلاص كسر الفاء ، أو إشمام الضم فتنقلب الألف فيهما إلى ياء ، فيقال في قال وباع : قيل وبيع وهي اللغة الفصحى .

ويجوز إخلاص الضم فتنقلب الألف واواً ، فيقال فيهما : قول وبوع ، ومن شواهده قول الشاعر :

حوكت على نيرين إذ تحاك [١]

فإن (حوكت) فعل ثلاثي مبني للمجهول ، وقد أخلص الشاعر ضم فائه فانقلبت ألفه واواً .

والضم الخالص لغة قليلة موجودة في كلام (هذيل) ، وتعزى لفقعس ودبير، وهما من فصحاء بني أسد . [٢]

والبيت يروى بإخلاص الكسر (حيكت) ، قال الشيخ خالد في التصريح : "قال الشاطبي : حيكت عن بني ضبة ، وقال الموضح : حيكت عن بعض تميم".[٣]أ.هـ

---

[١] البيت من الرجز ، ولم أقف على قائله .
ينظر المنصف ٢٥٠/١ ، وأوضح المسالك ١٥٦/٢ ، وتخليص الشواهد ص٤٩٥ ، والتصريح ٢٩٥/١ ، وهمع الهوامع ١٦٥/٢ .

[٢] ينظر أوضح المسالك ١٧٥/٢ ، والتصريح ٢٩٥/١ .

[٣] التصريح ١ / ٢٩٥ .

فالروايـة الأولـى (حوكـت) حجـة لإخـلاص ضـم الفـاء ، والروايـة الثانيـة (حيكت) حجة لإخلاص كسر الفاء .

إقامة المصدر مقام فعله

قد يقام المصدر مقام فعله فيمتنع ذكره معه ، وهو نوعان : مالـه فعل نحو: قياماً لا قعوداً ، وكقولهم عند تذكر نعمة : حمداً وشكراً لا كفراً .

والنوع الثاني مالا فعل له نحو : ويل زيد ، وويحه ، وكقول الشاعر :

تـذر الجمـاجم ضـاحياً هاماتهـا بلـه الأكـف كأنهـا لـم تخلـق[1]

فقوله (الأكف) روى بثلاثة أوجه :

أحدها : بجر الأكف ، وتخرج على أن (بله) مصدر ليس له فعل من لفظه، والأكف مجرور بإضافة هذا المصدر إليه .

وثانيها : بنصب الأكف ، وتخرج على أن (بله) اسم فعل أمر لـه فاعل هو ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت ، والأكف مفعول به .

وثالثهـا : برفـع الأكـف ، وتخـرج علـى أن (بلـه) خبـر مقـدم ، والأكـف مبتدأ مؤخر . [2]

---

[1] البيت من الكامل ، وهو لكعب بن مالك الأنصاري في ديوانه ص٢٤٥ .

[2] ينظر : التصريح ١٩٩/٢ ، وهمع الهوامع ٢٣٦/١ ، وخزانة الأدب ٢١١/٦ ، ٢١٤ ، ٢١٧ ، ٢١٧ ، والدرر اللوامع ١٨٧/٣ .

مجيء (مذ) لابتداء الغاية الزمانية

من حروف الجر (مذ ومنذ) ، ومعناهما ابتداء الغاية في الزمان فيكونان بمعنى (من) إن كان الزمان ماضياً ، كقول زهير بن أبى سلمى :

لمن الديار بقنة الحجر أقوين مذ حجج ومذدهر[1]

أي : من حجج ومن دهر .

والرواية عند الكوفيين : (من حجج ومن دهر) ، ويستدلون بالبيت على هذه الرواية على أن (من) تأتي لابتداء الغاية الزمانية . [2]

اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه

قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث تأنيثه وبالعكس، وشرط ذلك في الصورتين صلاحية المضاف للاستغناء عنه بالمضاف إليه ، فمن الأول قولهم : قطعت بعض أصابعه ، ومنه أيضاً قول الشاعر :

طول الليالي أسرعت في نقضي [3]

والشاهد فيه قوله : طول الليالي أسرعت ، حيث أعاد الضمير مؤنثاً في قوله : (أسرعت) على مذكر ، وهو قوله (طول) ، والذي سوغ ذلك إضافة (طول) إلى المؤنث وهو (الليالي) فاكتسب التأنيث منه .

---

[1] البيت من الكامل ، وهو في ديوان زهير ص٨٦ .

[2] ينظر الإنصاف ٣٧١/١ وشرح المفصل ٩٣/٤ ، ١١/٨ ، والشعر والشعراء ١٤٥/١ ، وخزانة وخزانة الأدب ٩ / ٤٤١ .

[3] البيت من الرجز ، للأغلب العجلي ، ينظر الأغاني ٢٢٤/٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ونسب في الكتاب ١ / ٥٣ للعجاج .

لكن البيت روى بروايتين أخريين غير هذه الرواية ، فروى : إن الليالي أسرعت ، وروى : أرى الليالي أسرعت . وعلى هاتين الروايتين لا شاهد فيه .[1]

الفصل بين المضاف والمضاف إليه

من مسائل الفصل بين المتضايفين المختصة بالشعر الفصل بفاعل المضاف، قال ابن هشام : " ويحتمل أن منه أو من الفصل بالمفعول قوله :

فإن نكاحها مطر حرام[2]

بدليل أنه يروى بنصب مطر وبرفعه ، فالتقدير : فإن نكاح مطر إياها ، أو هي " . [3]

البيت السابق تعددت رواياته . كما ذكر ابن هشام . فرويت (مطر) بالرفع على أن (نكاح) مصدر أضيف إلى مفعوله ، ومطر فاعله ، والتقدير : فإن نكاح مطر إياها .

ورويت بالنصب على أن (نكاحها) مصدر مضاف إلى فاعله ، و(مطراً) مفعوله ، والتقدير : فإن نكاح مطرهي .

ورويت بالجر على أن نكاح مصدر مضاف إلى مطر ، ويحتمل أن يكون مطر . حينئذ . مفعولاً ، فيكون قد فصل بينهما بفاعل المضاف ، فتطابق رواية نصب (مطر) .

---

[1] ينظر خزانة الأدب ٤ / ٢٢٥ .

[2] عجز بيت من الوافر ، وهو للأحوص في ديوانه ص١٨٩ ، وصدره : فإن يكن النكاح أحل شيء .

[3] أوضح المسالك ١٩٢/٣ ، وينظر خزانة الأدب ١٥١/٢ ، والتصريح ٥٩/٢ .

ويحتمل أن يكون (مطر) فاعلاً ، فيكون قد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، فتطابق رواية رفع مطر .

تكرار النعوت لواحد

إذا تكررت النعوت لواحد ولم يتوقف عليها تعيين المنعوت ، جاز إتباعها وقطعها ، والجمع بين الإتباع والقطع بشرط تقديم المتبع ، وذلك كقول خرنق:

لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر

النازلون بكل معترك والطيبون معاقد الأزر[1]

فالنازلون والطيبون نعتان لا يتوقف عليهما تعيين المنعوت ، وعليه فيجوز فيهما الإتباع ، ويجوز فيهما القطع ، ثم قطعهما إما أن يكون إلى الرفع بتقدير مبتدأ يكونان خبراً له ، أو إلى النصب بتقدير فعل يكونان مفعولين له ، وقد رويا بالنصب كما رويا بالرفع ، فدلت الروايتان على جواز الإتباع والقطع . [2]

قال ابن هشام في هذا الشاهد : " يجوز فيه رفع (النازلين والطيبين) على الإتباع لقومي ، أو على القطع بإضمار (هم) ، ونصبهما بإضمار أمدح أو أذكر، ورفع الأول ونصب الثاني على ما ذكرنا ، وعكسه على القطع فيهما ".[3] أ.هـ

واستشهد النحاة أيضاً بقول الشاعر :

---

[1] البيتان من الكامل ، وهما للخرنق بنت بدر بن هفان في ديوانها ص٤٣ .

[2] ينظر الإنصاف ٤٦٨/٢ ، وأوضح المسالك ٣١٦/٣ ، والخزانة ٤١/٥ ، ٤٢ ، ٤٣ ، والتصريح ١١٦/٢ .

[3] أوضح المسالك ٣١٦/٣ .

ويـــأوى إلـــى نســـوة عطـــل وشعثاً مراضيع مثل السعالي[1]

على أن المنعوت إذا كان نكرة تعين في أول نعوته الإتباع ، وجاز في الباقي الإتباع والقطع ، فالمنعوت (نسوة) ، والنعت الأول (عطل) ، ولم ترد فيه إلا رواية واحدة وهي الجر ، أما (شعثاً) فهو نعت ثان ، وقد وردت فيه روايتان : روى مجروراً . وهي رواية سيبويه [2] . وروى منصوباً ، وهي رواية غالب النحاة ، فدلت كل هذه الروايات على أن نعوت النكرة يجب في أولها الإتباع، ويجوز فيما عداه الإتباع والقطع .

العطف بـ(حتى)

من حروف العطف (حتى) لكن العطف بها قليل ، والكوفيون ينكرونه، ومن أجازه شرط له أربعة أمور :

أحدها : أن يكون المعطوف بها اسماً .

ثانيها : أن يكون ظاهراً ، ذكر هذا الشرط ابن هشام الخضراوي . [3]

ثالثها : أن يكون المعطوف بعضاً من المعطوف عليه ، إما بالتحقيق نحو: أكلت السمكة حتى رأسها ، وإما بالتأويل ، كقوله :

---

[1] البيت من المتقارب ، وهو لأمية بن أبى عائذ الهذلي ، في شرح أشعار الهذليين . ينظر الكتاب ٣٩٩/١ ، ٦٦/٢، والمقاصد النحوية ٦٣/٤، وخزانة الأدب ٤٢/٢ ، ٤٣٢ ، ٤٠/٥.

[2] الكتاب ١ / ٣٩٩ ، ٢ / ٦٦ .

[3] ينظر أوضح المسالك ٣٦٥/٣ .

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والــزاد حتــى نعلــه ألقاهــا[1]

على رواية نصب (نعله) ، فيجوز أن يكون (نعله) مفعولاً لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وهو (ألقى) ، وعليه تكون (حتى) قد عطفت جملة على جملة .

ويجوز أن يكون (نعله) معطوفة على (الزاد) عطف مفرد على مفرد، والذي سوغ عطفه على ما قبله . مع أنه يشترط في العطف بحتى أن يكون المعطوف بعض المعطوف عليه . هو التأويل في المعطوف عليه ، وهذا معنى قول ابن هشام : " فإن ما قبلها في تأويل : ألقى ما يثقله . ولاشك أن الفعل بعض ما يثقله " . [2] أ.هـ

لكن ورد للبيت روايتان أخريان ، روى برفع (نعله) وبجره . [3]

فأما رواية الرفع فتخرج على أن (حتى) ابتدائية ، و(نعله) مبتدأ وجملة (ألقاها) في محل رفع خبر .

وأما رواية الجر فتخرج على أن (حتى) حرف غاية وجر ، و(نعله) مجرور بحتى .

---

[1] البيت من الكامل ، وهو للمتلمس في ملحق ديوانه ص٣٢٧ ، ونسب لأبى مروان النحوي في في خزانة الأدب ٣/٢١ ، ٢٤ .

[2] أوضح المسالك ٣ / ٣٦٥ .

[3] ينظر التصريح ٢/١٤١ ، والمقاصد النحوية ٤/١٣٤ .

نصب المضارع بأن مضمرة وجوباً

من مواضع نصب المضارع نصبه بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية المسبوقة بنفي أو طلب محضين ، والأمر ـ كما هنا ـ نوع من الطلب ، كما في قول الشاعر:

فقلت ادعى وأدعو إن أندى لصوت أن ينادي داعيان[1]

فقد نصب الشاعر الفعل (أدعو) بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية الواقعة بعد فعل الأمر (ادعى) .

لكن بعض النحاة ، ومنهم أبو البركات الأنباري روى البيت هكذا :

فقلت ادعى وادع [2]

وعليها يكون الفعل (ادع) مجزوماً بلام الأمر المقدرة ، والأصل: ادعى ولأدع ، وجزم لام الأمر فعل المتكلم المبني للفاعل قليل . [3]

فالرواية الثانية أثرت على القاعدة بنقل الفعل من حالة النصب إلى حالة الجزم ، والمعنى فيهما يختلف .

---

[1] البيت من الوافر ، وهو للأعشى في (الرد على النحاة) ص١٢٨ ، والدرر اللوامع ٨٥/٤ ، وليس في ديوانه . ونسب للفرزدق في (أمالي القالي) ٩٠/٢ ، وليس في ديوانه ، ونسب لدثار بن شيبان النمري في (الأغاني) ١٥٩/٢ .

[2] الإنصاف ٢ / ٥٣١ .

[3] أوضح المسالك ٤ / ٢٠١ .

اقتران جواب الشرط بالفاء

كل جواب يمتنع جعله شرطاً فإن الفاء تجب فيه ، من ذلك إذا جاء الجواب جملة اسمية نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[1]، قَدِيرٌ ﴾[1]، وقد تحذف الفاء في الضرورة الشعرية كقوله :

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان[2]

مـــــــــــــــــــــثلان[2]

فجملة (الله يشكرها) جملة اسمية ، وهي جواب الشرط ، فكان من حقها أن تقترن بالفاء ، ولكن حذفت الفاء للضرورة ، وقد استشهد به سيبويه لذلك ، فقال : " وسألته عن قوله : إن تأتني أنا كريم ، فقال : لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر " . [3] أ،هـ

لكن البيت وردت له رواية أخرى ، وهي :

من يفعل الخير فالرحمن يشكره

قال البغدادي : " قال النحاس : قال أبو الحسن : حدثني محمد بن يزيد ، قال: حدثني المازني أن الأصمعي قال : هذا البيت غيره النحويون ، والرواية :

---

[1] من الاية ١٧ من سورة الأنعام .

[2] البيت من البسيط ، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ص٢٨٨ ، ونسب في الكتاب لحسان بن ثابت ، وفي الخزانة والمقتضب لعبد الرحمن بن حسان ، ورواه جماعة لكعب بن مالك . ينظر الكتاب ١١٤/٣ ، والمقتضب ٧٢/٢ ، وشرح المفصل ٩/ ٢ ، ٣ ، والخزانة ٣٦٥/٢ ، ٤٠/٩ ، ٧٧ ، ١١ / ٣٥٧ وهمع الهوامع .

[3] الكتاب ٣ / ٦٥ ، ١١٤ .

من يفعل الخير فالرحمن يشكره

وأبو الحسن قال هذا فيما كتبه على نوادر أبى زيد " . [1] أ.هـ

فعلى الرواية الأولى تكون فاء جواب الشرط حذفت للضرورة الشعرية، وعلى الرواية الثانية يكون الجواب مقترناً بها ، ولا ضرورة في البيت .

(كم) بين الخبرية والاستفهامية

قال الفرزدق يهجو جريراً :

كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشارى[2]

قال ابن هشام في هذا البيت : " يروي قول الفرزدق :

كم عمة لك يا جرير وخالة

بجر (عمة وخالة) على أن (كم) خبرية ، وبنصبهما ، فقيل : إن تميماً تجيز نصب مميز الخبرية مفرداً ، وقيل : على الاستفهام التهكمي ، وعليهما فهي مبتدأ ، و(قد حلبت) خبر ، والتاء للجماعة ؛ لأنهما عمات وخالات ، وبرفعهما على الابتداء ، و(حلبت) خبر للعمة أو الخالة ، وخبر الأخرى محذوف "[3] أ.هـ

---

[1] خزانة الأدب ٩ / ٤٩ ، ٥٢ .

[2] البيت من الكامل ، وهو في ديوان الفرزدق ١ / ٣٦١ .

[3] أوضح المسالك ٢٧١/٤ ، وينظر الكتاب ١٦٢/٢ ، ١٦٦ ، والمقتضب ٥٨/٣ ، وابن يعيش ١٣٣/٤ والتصريح ٢٨٠/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٨٩/٤ .

فروايـة جـر (عمـة وخالـة) علـى أن (كـم) خبريـة ، وروايـة النصـب دعـم للقائلين بجواز نصب مميز (كم) الخبرية المفرد وإن كان بعض العلماء خرج (كم) على رواية النصب على أنها للاستفهام التهكمي .

وعلـى روايـة الرفـع يجـوز أن تكـون (كـم) خبريـة ، ويجـوز أن تكـون استفهامية تهكمية ، وتمييزها محذوف يقدر مجروراً إن قدرت (كم) خبرية ، ويقدر منصوباً إن قدرت (كـم) استفهامية ، وعلـى أيـة حـال فـإن لكـل روايـة أثرهـا علـى القاعدة النحوية .

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على رسوله سيد الكائنات ، وعلى آله وأصحابه أولي الفضل والدرجات .

وبعد ،،،

فهذا البحث ـ كما سبق ـ بعنوان (أثر الاحتجاج بتعدد الرواية على القاعدة النحوية) ، وكان من أهم نتائجه ما يأتي :

١. أن الشعر أحد مصادر التقعيد عند النحاة ، وكان له في نفوس العرب مكانة عالية ؛ لذلك فقد أقبلوا على روايته وحفظه .

٢. طبق البصريون على الاحتجاج بالشعر المعايير التي طبقوها على النقل من القبائل من التحديد الزماني والمكاني .

٣. اتهم الكوفيون في شواهدهم الشعرية بأن منها المصنوع ، والمنسوب إلى غير قائله ، وأنهم لا يعنون بصدق الراوي وضبطه .

٤. المطولات من كتب النحو ، وكذلك الكتب التي عنيت بالشاهد النحوي الشعري مليئة بالشواهد ذوات الروايات المتعددة ، وأن منها ماله أثر على القاعدة ، ومنها مالا أثر له .

٥. إن نسبة تغيير الشواهد إلى النحاة قد صدرت عن بعض الرواة كالأصمعي والصاغاني ، وبعض النحاة الأوائل ، كما صدرت عن بعض المتأخرين والمحدثين .

٦. لم يكن لتعدد الرواية في الشاهد الشعري سبب واحد ، بل تعددت الأسباب

وتنوعت ، مما يسهم في براءة النحويين مما أسند إليهم من تغيير الشواهد خدمة لقواعدهم .

٧. القواعد الكلية في النحو لا تحتاج إلى شاهد ، لذلك لا تجد النحاة يستشهدون على اسمية الفاعل أو رفعه ، أو على اسمية المبتدأ أو رفعه ، وإنما الاستشهاد ـ غالباً ـ يكون لأمر زائد على الأصل ، أو خارج عنه .

وفي الختام أسأل الله الصلاة والسلام على رسوله سيد الأنام ، والحمد لله رب العالمين .

فهرس المصادر والمراجع

١. أبو علي الفارسي للدكتور عبد الفتاح شلبي . ط نهضة مصر ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م .

٢. أخبار النحويين البصريين لأبى سعيد السيرافي . تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا . دار الاعتصام ط الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

٣. اختلاف الرواية في شواهد سيبويه الشعرية ، للدكتور/ حسن موسى الشاعر ، دار البشير . عمان . الأردن ١٩٩٢م .

٤. الأشباه والنظائر للسيوطي . تحقيق عبد العال سالم مكرم . مؤسسة الرسالة . بيروت . ط الأولى ١٩٨٥م .

٥. الاشتقاق لابن دريد . تحقيق عبد السلام هارون . دار المسيرة . بيروت . ط الثانية ١٩٧٩م .

٦. أصول النحو العربي للدكتور محمد خير الحلواني . الناشر الأطلسي الرباط .

٧. الأغاني لأبى الفرج الأصفهاني . دار الثقافة . بيروت ط السادسة .

٨. الإغراب في جدل الإعراب ، ولمع الأدلة في أصول النحو لأبى البركات الأنباري . تحقيق سعيد الأفغاني . ط الجامعة السورية ١٩٥٧م .

٩. الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي . تحقيق الدكتور حمدي عبد الفتاح مصطفى . ط الرابعة ١٤٣٠هـ / ٢٠١٠م . الناشر مكتبة الآداب القاهرة .

١٠. الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي . ط دار الكتب المصرية ١٩٩٦م .

١١. أمالي ابن الشجري . تحقيق الدكتور محمود الطناحي . مكتبة الخانجي ط الأولى ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .

١٢. الأمالي لأبي علي القالي ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

١٣. إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . الناشر دار الفكر العربي بالقاهرة ، ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت . ط الأولى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

١٤. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين للأنباري . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . دار الفكر بالقاهرة.

١٥. أوضح المسالك لابن هشام . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية . صيدا . بيروت .

١٦. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم . دار الفكر . الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

١٧. تحقيق التراث العربي : منهجه وتطوره ، للدكتور/ عبدالمجيد دياب ١٩٨٣م .

١٨. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، لابن هشام . تحقيق عباس مصطفى الصالحي . المكتبة العربية . بيروت . الطبعة الأولى ١٩٨٦م .

١٩. التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري . ط عيسى البابي

الحلبي .

٢٠. جمهرة اللغة ، لابن دريد ، تحقيق رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين . بيروت ط أولى ١٩٨٧م .

٢١. الحروف والألفاظ لأبي نصر الفارابي . تحقيق محسن مهدي ١٩٦٩م .

٢٢. خزانة الأدب لعبدالقادر البغدادي . تحقيق عبدالسلام هارون . مكتبة الخانجي . القاهرة . الطبعة الثالثة ١٩٨٩م .

٢٣. الخصائص . لابن جني . تحقيق محمد علي النجار . الناشر دار الكتاب العربي . بيروت ١٣٧١هـ/١٩٨٢م .

٢٤. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العربية . لأحمد بن الأمين الشنقيطي . تحقيق عبد العال سالم مكرم . دار البحوث العلمية . الكويت ط الأولى ١٩٨١م .

٢٥. ديوان تأبط شراً . جمع وتحقيق على ذو الفقار شاكر . دار الغرب الإسلامي ط الأولى ١٩٨٤م .

٢٦. ديوان جرير بن عطية . تحقيق نعمان أمين طه . دار المعارف بمصر .

٢٧. ديوان حسان بن ثابت الأنصاري . تحقيق سيد حنفي حسين . دار المعارف بمصر ١٩٧٧م .

٢٨. ديوان الخرنق بنت بدر . تحقيق وشرح يسري عبد الغني عبد الله . دار الكتب العلمية . بيروت . ط الأولى ١٩٩٠م .

٢٩. ديوان العباس بن الأحنف . بشرح مجيد طراد . دار الكتاب العربي .

بيروت ١٩٩٣م .

٣٠. ديوان عباس بن مرداس . جمع وتحقيق يحيى الجبوري . نشر مديرية الثقافة العامة . العراق . بغداد ١٩٦٨م .

٣١. ديوان علقمة بن عبدة الفحل . تحقيق لطفي الصقال ، ودرية الخطيب . دار الكتاب العربي بحلب . ط الأولى ١٩٦٩م .

٣٢. ديوان الفرزدق . دار صادر بيروت ، وطبعه الصاوي ١٣٥٤هـ .

٣٣. ديوان كثير عزة . تحقيق إحسان عباس . دار الثقافة . بيروت . ط الأولى ١٩٧١م .

٣٤. ديوان كعب بن مالك الأنصاري . تحقيق سامي مكي الغاني . منشورات مكتبة النهضة . بغداد ١٩٦٦م .

٣٥. ديوان مالك بن الريب ، ضمن (شعراء أمويون) . تحقيق نورى حمودي القيسي . عالم الكتب بيروت ، ومكتبة النهضة العربية . بغداد ط الأولى ١٩٨٧م .

٣٦. ديوان المتلمس الضبعي . تحقيق حسن كامل الصيرفي . مجلة معهد المخطوطات العربية . القاهرة ١٩٦٨م .

٣٧. ديوان مجنون ليلى . شرح وتحقيق الدكتور / يوسف فرحات . دار الكتاب العربي . بيروت ط الأولى ١٩٩٢م .

٣٨. ديوان امرئ القيس . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعارف بمصر ١٩٦٤م .

٣٩. ديوان النابغة الذبياني . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعارف بمصر ١٩٧٧م .

٤٠. الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبي ، تحقيق شوقي ضيف . دار المعارف بمصر ١٩٨٢م .

٤١. الرواية والاستشهاد للدكتور محمد فرج عيد . عالم الكتب . مصر ١٩٧٢م .

٤٢. سر صناعة الإعراب لابن جني . تحقيق حسن هنداوي . دار القلم . دمشق ط الأولى ١٩٨٥م .

٤٣. شرح أبيات سيبويه للسيرافي . دار المأمون للتراث . دمشق . بيروت ١٩٧٩م .

٤٤. شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادي . تحقيق عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف دقاق . دار المأمون للتراث .

٤٥. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . مكتبة النهضة المصرية . القاهرة ط الأولى ١٩٥٥م.

٤٦. شرح ديوان ذي الرمة للخطيب التبريزي . تحقيق مجيد طراد . الكاتب العربي . بيروت الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/١٩٩٢م .

٤٧. شرح ديوان زهير بن أبى سلمى . صنعة أبى العباس ثعلب . نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ١٩٤٤م .

٤٨. شرح شذور الذهب لابن هشام . رتبة وعلق عليه عبد الغني الدقر . دار

الكتب العربية ، ودار الكتاب .

٤٩. شرح شواهد المغنى للسيوطي . منشورات دار مكتبة الحياة . بيروت .

٥٠. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . دار جروس . طرابلس . لبنان ط الأولى ١٩٩٠م .

٥١. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك . تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي . لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف العراقية ط الأولى ١٩٧٧م .

٥٢. شرح كافية ابن الحاجب للرضي . دار الكتب العلمية . بيروت لبنان.

٥٣. شرح المفصل لابن يعيش . عالم الكتب . بيروت .

٥٤. شعر الأحوص الأنصاري . جمع وتحقيق عادل سليمان جمال . الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧٠م .

٥٥. شعر عمرو بن معدي كرب . مطبوعات مجلة اللغة العربية بدمشق . ط الثانية ١٩٨٥م .

٥٦. الشعر والشعراء لابن قتيبة . تحقيق أحمد محمد شاكر . ط الثالثة ١٩٧٧م .

٥٧. الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس . تحقيق مصطفى الشويمي . منشورات مؤسسة بدران . ط الأولى ١٩٦٣م .

٥٨. ضحى الإسلام لأحمد أمين . طبع ونشر مكتبة النهضة المصرية . الطبعة الثامنة .

٥٩. العصر الجاهلي للدكتور شوقي ضيف . دار المعارف ط العاشرة.

٦٠. العقد الفريد لابن عبدربه . تحقيق أحمد أمين وصاحبيه . لجنة التأليف والترجمة والنشر .

٦١. في أصول النحو لسعيد الأفغاني . المكتب الإسلامي للطباعة والنشر . ط الأولى .

٦٢. الكتاب لسيبويه . تحقيق عبد السلام محمد هارون . مكتبة الخانجي القاهرة ط الثالثة ١٩٨٨م .

٦٣. الكشاف للزمخشري . الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع .

٦٤. كشف المشكل في النحو والتصريف . لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني . وزارة الأوقاف العراقية . ط الأولى ١٩٨٤م .

٦٥. لسان العرب لابن منظور . دار صادر . بيروت .

٦٦. اللغة بين المعيارية والوصفية . د / تمام حسان . الثقافة . الدار البيضاء .

٦٧. اللغة والنحو بين القديم والحديث لعباس حسن . دار المعارف بمصر ١٩٦٦م .

٦٨. المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم للآمدي . مكتبة القدسي . القاهرة . ط الثانية ١٩٨٢م.

٦٩. مجالس العلماء للزجاجي . تحقيق عبد السلام هارون . مكتبة الخانجي . ط الثانية ١٩٨٣م .

٧٠. مجالس ثعلب ـ تحقيق عبد السلام هارون ـ دار المعارف بمصر.

٧١. مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة ـ الجزء الأول .

٧٢. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ـ دكتور / مهدي المخزومي ـ مصطفى البابي الحلبي بمصر ـ ط الثانية ١٩٥٨م .

٧٣. مراتب النحويين لأبى الطيب اللغوي ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ القاهرة ١٣٧٥هـ / ١٩٥٥م .

٧٤. مراحل تطور الدرس النحوي ـ الدكتور عبد الله بن حمد الخثران ـ دار المعرفة الجامعية ـ الإسكندرية ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م .

٧٥. المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ـ تحقيق فؤاد علي منصور ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط الأولى ١٩٩٨م .

٧٦. مصادر الشعر الجاهلي لناصر الدين الأسد ـ دار المعارف بمصر ـ ط السابعة ١٩٨٨م .

٧٧. المعايير النقدية في رد شواهد النحو الشعرية ـ رسالة دكتوراه ـ جامعة أم القرى ـ السعودية ـ د/ بريكان الشلوي ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م .

٧٨. معجم الأدباء لياقوت الحموي ـ دار المأمون ـ الطبعة الأخيرة ـ بدون تاريخ .

٧٩. مغنى اللبيب لابن هشام ـ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ـ المكتبة العصرية ـ صيدا ـ لبنان ١٩٨٧م .

٨٠. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني ـ مطبوع مع

خزانة الأدب . دار صادر .

٨١. المقتضب للمبرد . تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة . عالم الكتب . بيروت .

٨٢. المقرب لابن عصفور . تحقيق أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري . العراق . وزارة الأوقاف ١٩٨٦م .

٨٣. الموازنة بين الطائيين لأبى الحسن الآمدي . تحقيق السيد أحمد صقر . دار المعارف بمصر ١٩٦١م .

٨٤. موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف دكتورة خديجة الحديثي . دار الطليعة للطباعة والنشر . بيروت . ١٩٨١م .

٨٥. نزهة الألباء لأبى البركات الأنباري . القاهرة ١٩٦٧م .

٨٦. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة . محمد الطنطاوي . دار المعارف بمصر ١٩٩٥م .

٨٧. النوادر في اللغة لأبى زيد . دار الكتاب العربي . ط الثانية ١٩٦٧م

٨٨. همع الهوامع للسيوطي . مطبعة السعادة . ط الأولى ١٣٢٧هـ.

٨٩. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان . تحقيق الدكتور/إحسان عباس . دار صادر . بيروت .